الفصل الأول

النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة

تمهيد

(أ) قضية الفقر

- أولاً مفهوم الفقر
- ثانياً أنواع الفقر
- ثالثاً تعريف الفقراء
- رابعاً قياس الفقر
- خامساً فئات الفقراء
- سادساً سياسات الدولة والفقر
- سابعاً أسباب الفقر والعوامل المرتبطة به
- ثامناً نظريات حول الفقر

(ب) المرأة الفقيرة

تمهيد

- أولاً مفهوم المرأة الفقيرة
- ثانياً مظاهر الفقر ومؤشراته
- ثالثاً عوامل مرتبطة بفقر المرأة
- رابعاً أبعاد فقر المرأة
- خامساً فئات المرأة الفقيرة
- سادساً مكانة المرأة الفقيرة
- سابعاً أدوار المرأة الفقيرة
- ثامناً الدراسات والابحاث ذات العلاقة بالمرأة الفقيرة

تعقيب ومناقشة

الفصل الأول

تمهيد:

هناك ركام ضخم فى العلوم الاجتماعية يعنى بدراسة ظاهرة الفقر. ويتمثل ذلك فى الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية والسياسية والدراسات الخاصة بالتنمية والنوع الاجتماعى التى اهتمت بتحديد مفهوم الفقر والتفرقة بين معناه المادى والمعنوي . حيث أن مفهوم الفقر لا يعنى عدم المساواة الاقتصادية فحسب بل عدم المساواة الاجتماعية وسوء توزيع الثروات والموارد من جانب الدولة الذى يؤدى بدوره إلى أفقار أبناء البروليتاريا(الطبقة الكادحة) .

ويمكن قياس الفقر من خلال التحليلات الكمية التى تشتمل على الجوانب الاقتصادية التى ترتبط بالملكية والدخل الذي ينعكس علي المستوي المعيشي. أما التحليلات الكيفية التى ترتبط بالثقافة وشكل السلوك الاستهلاكي . وهناك طريقيتن لقياس الفقر هما الطريقة الذاتية التى تتصل بالشخص والطريقة الموضوعية التى تتحدد من خلال الاعتماد على مؤشرات الرفاهية الاجتماعية أو نوعية الحياة مثل الحالة الصحية والتعليمية ومدى كفاية الغذاء واقتناء السلع المعمره .

كما تتباين فئات الفقراء وفقاً للتوزيع الجغرافى والمجتمع المحلى سواء كان ريفياً أو حضرياً ووفقاً للوضع المهنى ومصدر الدخل ووفقاً للحاجات التى يكفى الدخل بها وأخيراً وفقاً لنوع السلع والخدمات المتاحة الأساسية أوالمضافة فالفقراء أميون ومتعطلون عن العمل واصحاب أجور منخفضة ويستهلكون أقل من الطعام بالإضافة لفقر القدرات (الإمكانات) الخاصة بالتعليم والصحة الجيدة والتناسل الصحى .

وتتظاهر الدولة غالباً بأنها تمثل كل الفئات المجتمع وطوائفه وتتجاوز فى ذلك التناقض بين مصالحها ومصالح القوى الاجتماعية ويرجع أسباب الفق على المستوى القومى (ماكرو) ترتبط بسياسات الدولة إلى سوء توزيع الدخل القومى والموارد والثروات والفساد وعدم الاستقرار السياسى وخاصة فى الفترات التى تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية لعدم اكتمال البناء المؤسسى والقانونى وضعف الجوانب التشريعية والبيروقراطية المترسخة فى مؤسسات الدولة وقلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى دول العالم الثالث وخضوع الاقتصاد فى هذه البلدان لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة لعدم وضع قائمة بالأولويات التى تحدد المسار التنموي وضعف أجهزة الرقابة بالدولة التي تتورط بالصفقات الفاسدة مع هذة الشركات ونهب ثروات الدولة واستغلالها في تحقيق المصلحة الشخصية مما يؤدي إلي زيادة معدلات الفقر واتساع الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية مما يؤدي الي تأكل الطبقة المتوسطة .

ولقد تعددت الرؤى النظرية لتفسير أسباب ظاهرة الفقر من خلال الاتجاهات الوظيفية والاتجاه الماركسى والاتجاه النسوى الليبرالى ونظرية التبعية ومدخل ثقافة الفقر عند أوسكار

لويس. ولقد أفرزت التحولات الاقتصادية العالمية من خصخصة وسياسات الاقتصاد الكلى مجموعة من المتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتالي انعكست على أوضاع المرأة وقضاياها عالمياً ومحلياً .

وهناك مجموعة من المؤشرات التى تقيس الفقر من خلال النوع الاجتماعى على الرغم من التحسن الملموس فى معدلات القراءة والكتابة لدى الإناث وكذلك معدلات الالتحاق بالتعليم والمشاركة فى القوى العاملة فمازال هناك فجوة بين الجنسين لصالح الذكور .

كما أن العوامل المرتبطة بفقر المرأة على المستوى الماكرو أى الدولة سياسات الهيكلة الرأسمالية نجد النساء أولى ضحايا برامج الاصلاح الهيكلى ، وإذا كانت المرأة الفقيرة هى نتاج الأوضاع السابقة بين الفقراء ذكوراً وإناثاً فهناك أبعاد أخرى لفقرها تجعل فرص دخول النساء فى الفقر أكثر احتمالاً وفرص خروجهن منه أقل احتمالاً من الذكور وترجع هذه الأبعاد إلى عمق تاريخى يرتبط بتقسيم العمل والأدوار على أساس النوع الاجتماعى فأصبح الرجال يسيطرون على الأعمال الأكثر قيمة وتأثيراً فى توزيع مصادر القوة والهيمنة نتيجة للثقافة التى تكرس تبعية المرأة للرجل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

ويمكن تقسيم فئات المرأة الفقيرة وفقاً للتقسيم المكانى إلى المرأة الفقيرة الريفية والمرأة فى الأسر الحضرية ذات الدخل المنخفض والمرأة الفقيرة المعيلة سواء كانت أرملة او مطلقة أو تعيش وحدها أو متزوجة أما وفقاً لقطاع العمل فيمكن تقسيمها إلى المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع الرسمى وتلك العاملة فى القطاع غير الرسمى.

و تمارس العادات والتقاليد دوراً فى التمييز ضد المرأة على أساس النوع حيث أنها تحرمها من التعليم ومن فرص العمل ومن الميراث بالإضافة لصعوبة وصول النساء إلى مورد الأرض والإئتمان والخدمات الصحية والإرشادية والتكنولوجية ويظهر سيطرة الرجل على المرأة وخضوعها له والزواج المبكر والأعتقاد أن مكان المرأة فى البيت .وبالرغم من أن المرأة الريفية الأمية أكثر كدحاً من الرجل إلا أنها أقل مكانة منه .ونتيجة لارتفاع الأمية فى المناطق الريفية تلجأ للسحر المرأة المريفة والخرافات لحل مشكلاتها .

وتكشف نتائج الدراسات عن تنوع الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفقيرة فى الريف والحضر كدورها فى الأنفاق والإعالة الكاملة للأسرة لغياب الزوج أو هجرته أومرضه.

(أ) قضية الفقر

أولاً: مفهوم الفقر:

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ويتضمن فقر الدخل وفقر القدرات والفقر الذاتى ويقصد بفقر الدخل عدم كفاية الدخل للوفاء بمستوى أدنى من الإنفاق لتلبية الحاجات الأساسية اللازمة للفرد، خاصة الغذاء والدواء والمأوى ويعتبر الفرد فقيرا

إذا كان دخله أو إنفاقه يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد ويمثل الحد الأدنى لحاجات الأفراد خط الفقر. وحسب تقدير البنك الدولى، فقد تم تحديد خط الفقر (بإعتبار الذى ينفق أقل مما يعادل 2 دولار Dollar يوميا يعتبر فقيراً) . [1]

وقد عرفه ينيامين رونترى (B.S.Rowntree) أن الفقر يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضرورى للحياة من أجل البقاء والاستمرار للكفاءة البدنية، فى حين يعرف الفقر بحالة الحرمان المادى الذى تتجلى أهم مظاهره فى أنخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء، وما يرتبط بها من تدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمى والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم والحرمان من تملك السلع الضرورية التى تعد معايير أساسية لوصف الفقر. [2]

قد ظهر مفهوم فقر القدرة capability poverty والذى تم تعديله بعد ذلك بمفهوم الفقر البشرى Human poverty ببعد إنسانى مقارنة بفقر القدرة حيث يستند إلى مؤشرات تتعلق بأهم الأبعاد الأساسية للحرمان وهى قصر العمر وعدم توفير التعليم الأساسى وعدم توافر فرص الحصول على الموارد وذلك كما ورد فى تقرير التنمية البشرية لعام 1996. بالإضافة إلى أن مفهوم فقر القدرة يتحدد على أساس تحديد الإمكانات الخاصة بالأفراد التى تؤهلهم لتحديد اختيارتهم وتمكنهم من الوصول إلى دخل يكفى احتياجاتهم وثم طرح مقياس فقر القدرة على أنه مكمل لمقياس الفقر القائم على أساس الإنفاق. [3]

وقد ميز أوسكارلويس Oscar Lewis بين مفهوم الفقر وثقافة الفقر وذهب إلى أن الفقر ليس فقط مجرد حرمان مادى أو غياب المستلزمات المادية بل هو أسلوب حياة تعيش فى محيطه الطبقات الدنيا، وهو بذلك ثقافة متمايزة تتجاوز حدود الإقليمية الريفية والحضرية والقومية وهى ثقافة فرعية مكملة للثقافة السائدة.وبالتالي لا تكفى المؤشرات المادية القائمة على أساس الدخل أو الاستهلاك حيث أن الفقر لابد وأن يعرف فى أشكال وصور تتجاوز عدم كفاية الدخل مثل فقر القدرات البشرية . [4]

---

(1) نجوى الفوال وآخرون: قضايا الفقر والفقراء، مصر 2007، ص 574- 579

(2) سليم توفيق النجعنى، وأحمد فتحى عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 39

(3) حنان مكرم فرج: تمكين المرأة التى تعول للمشاركة فى التنمية الريفية فى بعض قرى محافظات الجيزة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2007، ص 17، 18

(4) علياء شكرى: الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية واقعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 1995، ص 34

ثانياً: أنواع الفقر Types of poverty

1- الفقر بمعناه العام. Pauperism

2- الفقر الاجتماعى. Social poverty

3- الفقر (الوهن) الأخلاقى. [1] Moral poverty

ويشير الفقر بمعناه العامPauperism لنقص الثروة المادية لأسباب ترجع لصناع القرار من خلال عملية تثبيت مقاييس الفقر أى الحالة التى يكون فيها الفرد عاجز تماماً عن أن يوفر لنفسه الغذاء كما تعرفه كريمة كريم. [2]

والمعنى الاجتماعى أن الفقر لا يعنى مجرد عدم المساواة الاقتصادية الناجمة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، إنما يشمل أيضاً عدم المساواة الاجتماعية والدونية والاعتمادية، والشعور بالنقص والاستغلال وبهذا يكون معنى الفقر نسبى لا يوضح مستوى معينا من الدخل أو حجم الملكية والفقر يترك تأثيراته على أنماط العلاقات الاجتماعية بين الفقراء من أبناء الأسرة الواحدة. وله تأثير على الأوضاع السكنية وعدم الحصول على الفرص الخاصة بالعمل ومحدودية الدخل الذى يؤثر على أشكال التفاعل الاجتماعى بين الفقر والمجتمع.

وهناك الفقر الأخلاقى الذى يحدده مكانه فى نسق القيم أو فى إحدى الجماعات الفرعية، ويشر هنا إذا كان الفقر مقبولاً أخلاقياً وإلى المكانة التى يشغلها الفقر وتحول دون استمتاعه. [3] ليس هناك اتفاقاً على معنى واحد لمفهوم الفقر لأن مفهوم الفقر نسبى وإنما هناك اجتهادات كثيرة تتداخل فى أكثر من نقطة ويرجع ذلك لعدم كفاية الدخل وهذا ما يطلق عليه الفقر المقنع وهو سوء توزيع الدخل أو عدم كفاية الدخل أو عدم توازن الحاجات الاقتصادية مع الموارد المتاحة لتلبية الحاجات الضرورية اللازمة للحفاظ على مستوى الائق للحياة. [4]

حيث يعتبر الفقر ظاهرة باثولوجية ومشكلة معقدة ترتبط ببنية المجتمع وثقافته وتتأثر بها – وتعزى إلى مجموعة متفاعلة من المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتتجسد مظاهرها فى الحرمان المادى والاجتماعى والسيكولوجى وتدنى نوعية الحياة انخفاض

---

(1) عزت حجازى: الفقر فى مصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، 1996، ص 18

(2) علياء شكرى: مرجع سابق، ص 33، 34

(3) نجوى الفوال وآخرون: المؤتمر السنوى التاسع، قضايا الفقر والفقراء فى مصر، 22- 24 مايو 2005، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوى التاسع، مجلد أول، 2010، ص 193، 194

(4) نجوى الفوال وآخرون :مرجع سابق ،ص 193،194

الدخل وتفشى البطالة سوء التغذية انتشار الأمرض وانتشار الأمية وعدم توفر المسكن الملائم وارتفاع عدد الأطفال و قصر العمر الافتراضى. (1)

ثالثاً: تعريف الفقراء The definition of the poor

قد أشار ليزوسولى إلى أن الفقراء هم الذين لا يستطيعون توفير احتياجاتهم اليومية الأساسية، وهم لا يتوافر لديهم ما ينفقونه سوى عملهم، فهم يجسدون أبناء البروليتاريا حيث يربطان بين أسباب الفقر وعدم ملكية وسائل الإنتاج ويردان سبب الفقر إلى تطور ونمو الرأسمالية. (2)

يمكن تعريف الفقراء بأنهم أولئك الذين:

1- لا يمكنهم تأمين الدخل اللازم لإشباع حاجاتهم البيولوجية أو مستوى الكفاف (الفقر المطلق Absolute poverty أوالفقر المدقع Extreme poverty) سواء أكانوا من العاملين أم المتعطلين أم المقعدين.

2- لا يكفى ما يحققون من دخل ليوفر لهم مستوى معيشة مناسبة فى مجتمعهم (الفقر النسبى The relative poverty) .

3- يعانون من انخفاض القدرة ومشاعر الدونية والضعف نتيجة للأستغلال ووطأة الديون وانعدام فرص المشاركة فى الحياة العامة والفاعلية فى المحلى. إلا أن ذلك لا يمنع توافر ما يسمى بالأصول البشرية لدى الفقراء. وهى تتضمن المعرفة والخبرة التقليدية التى تساعد الأفراد على كسب عيشهم فى محيط المجتمع المحلى الذى يعيشون فيه. (3)

ويمكن تعريف الفقراء بأنهم أولئك الذين يقعون فى فئة أصحاب الدخول الدنيا، التى تشكل 30% مثلا من متوسط الدخل الفردى فى المجتمع وتحديد ضرورات الحياة التى يلزم للحكم بأن الشخص غير فقير يقوم على نظرة نسبية. (4)

فى حقيقة الأمر الفقر له أبعاد مختلفة لظاهرة مركبة واحدة وهى حالة الفقر. وعلى أية حالة يلزم أن تميز بين أمرين مختلفين فى ظاهرة الفقر ومفهومه هما:

1- مدى انتشار الفقر أو شيوعه ويشار إليه بعدد ونسبة الأشخاص (من مجموع السكان فى مجتمع ما) الذين يوجدون على خط الفقر أو تحته.

2- حدة الفقر وتبدو فى مدى تدنى دخول الفقراء عن دخل خط الفقر أو درجة التفاوت بينهما. (5)

---

(1) المرجع سابق، ص 193، 194

(2) نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص 193، 194

(3) المرجع سابق، ص199، 200

(4) عزت حجازى: مرجع سابق، ص 12: 14

(5) المرجع سابق، ص 18

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء:

1- إن نسبة الفقراء فى الدول العربية فى الريف أكبر من فقراء الحضر وهذا التفاوت الكبير بين الريف والحضر يؤدى إلى زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر.

2- انتشار البطالة بسبب إن الغالبية العظمى من الفقراء من ذوى الدخول المتدنية التى لا تمتلك مصادر دخل سوى العمل. (1)

3- والفقراء يعانون من البطالة كنتاج لثقافة الفقر والتى تعود لأنماط سلوكية وعادات سيئة.

تتمثل هذه الخصائص التى ركزت على (الدخل والأنفاق) على ما يلى:

1- الفقراء أميون: تبين المؤشرات أن هناك علاقة عكسية بين مقاييس الفقر ومستويات التعليم.

2- الفقراء متعطلون أو عمال ذوو أجور منخفضة و لوحظ أن هناك تباينات هامة فى مقياس الفقر. تبعا لحالة العمل فى كل من المناطق الحضرية والريفية. ففى المناطق الحضرية وجد أن أعلى نسبة للفقر تخص الاسر التى يكون أربابها متعطلون فى المناطق الريفية نجد أن أعلى نسبة لأنتشار الفقر هى بين الأسر التى لا يعمل أربابها.

3- الفقراء يستهلكون أقل ولكن طعامهم يكلفهم تسيراً أكثر: حيث يمثل الغذاء البند الأساسى فى إجمالى الإنفاق الاستهلاكى للفقراء حيث تتراوح نسبة الإنفاق على الغذاء من ميزانية الأسرة الفقيرة من 55% لفقراء الحضر إلى 6.61 لفقراء الريف.

4- مصر دخل الأسرة يأتى فقط من عمل رب الأسرة.

5- فقر القدرات: يهتم مقياس فقر القدرات ينقص ثلاثة قدرات أساسية هى قدرة الإنسان على أن يتغذى جيداً ويتمتع بصحة جيدة وقدرته على التناسل الصحى وقدرته على أن يكون متعلماً.

6- الكبر النسبى لحجم الأسرة مقارنة بحجم الأسرة غير الفقيرة.

7- نقص الأصول التى يمتلكونها سواء كانت أصولاً مادية مثل الأراضى والمبانى أو رأس المال البشرى مثل التعليم والمهارات(2).

رابعاً: قياس الفقر Measuring poverty

يعتبر أسلوب خط الفقر الذى يعرف بأنه تكلفه السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الإستهلاكية الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة الأسلوب الأكثر استخداماً لقياس وتحليل الفقر كما يتضمن مجموعة من المؤشرات لقياس الفقر وهى خط الفقر المطلق، وخط الفقر

(1) عدنان داود محمد العذارى، هدير زويد مخلف الدعمى، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر فى الوطن العربى، دار جديد للنشر والتوزع، ط1، 2010، ص 79، 80

(2) وائل فوزى عبد الباسط محمد: دراسة تحليلية لمشكلة الفقر فى مصر، نموذج قياس ودراسة مقارنة، رسالة ماجستير، 2008، ص 197، 198

المدفع ونسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر والمعامل الجينى[1]

وهناك مقاييس للفقر البشرى تتمثل فى الحرمان من العناصر الأساسية فى للحياة وهى البقاء والمعرفة والعيش فى مستوى لائق كما اشتملت الدراسات على مؤشرات أخرى مثل نسبة المشاركة فى الحياة العامة والسياسية وشبة سكان العشوائيات. وأياً كانت المؤشرات التى تحدد مستويات الفقر فى مصر فأنها تؤكد على نتيجة واحدة وهى أن المرأة بصورة عامة والنساء العائلات لأسر بصورة خاصة هى أكثر الشرائح المجتمعية التى تتعرض للمعاناة. [2]

يشير هذا المقياس إلى معنى الفقر الاجتماعى والسياسى الذى يشير بدوره إلى عدم امتلاك الفرد لهذه الفرص التى يمكن أن تسهم فى تغيير مستوى حياته ومن ثم فإن الحرمان يؤدى إلى إعادة إنتاج الفقر.ويعد الحرمان من التعليم أو الرعاية الصحية الحلقة الأولى فى سلسلة الظروف المهيئة للاستمرار فى دائرة الفقر. وفى الغالب تكون درجة الحرمان من هذه الفرص أشد قسوة على شريحة النساء والفتيات.

مؤشرات قياس الفقر: Indicators to measure poverty

1- الاستهلاك.
2- الدخل.
3- خط الفقر (المطلق والنسبى).
4- عدد الرؤوس.
5- مؤشر شدة الفقر.
6- قياس الفقراء داخل المجتمعات.
7- فجوة الفقر. [3]

طرق قياس الفقر: Methods of measuring poverty

أنه من المهم أن نشير إلى أن الفقر يختلف عن عدم المساواة Inequality , فالفقر يترتب على عدم المساواة لكن عدم المساواة لا ينطوى بالضرورة على الفقر.ويمكن أن نميز بين التحليلات الكمية والتحليلات الكيفية للفقر فالكمية تشمل الجوانب الاقتصادية مثل الملكية والدخل والكيفية تشمل الثقافة. كما أن هناك عدة طرق لقياس الفقر ويتوزع أهمها بين فئتين هما الطريقة الذاتية والطريقة الموضوعية.

---

(1) أنتونى جيدنز: مدخلات عربية علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 23، 24

(2) انظر فى ذلك إلى:
- نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص 557، 558
- وفاء مرتص، جميلة المأمون، نادية حليم وآخرون: النساء العائلات لأسر فى العشوائيات على سكان العشش بالقاهرة، المركز القومى للبحوث، 2004، ص 11، 12

(3) نادية بشير عبد الله حسن: الفقر وقياسه واتجاهات نظرية ومنهجية، دراسة فى علم الاجتماع الحياة اليومية، المنيا، دار فرحة للنشر، 2004، ص 176: 195

تعتمد الطريقة الذاتية على تحديد حالة الفقر من خلال الشخص نفسه ولكن عيوب هذه الطريقة اختلاف النقطة المرجعية أو المعيار فى تحديد الفقر من شخص لآخر وتتأثر باعتبارات ذاتية. وغالباً ما يكون مستوى الفقر يتحدد بهذه الطريقة مرتفعاً. ومن الصعب أن يكون التقدير الذاتى دقيق أو يمكن تعميمه أما الطريقة الموضوعية لتحديد الفقر فالتقدير فيها يجرى على أساس الدخل والإنفاق أو ما يسمى بخط الفقر poverty line.

وحين يكون خط الفقر الحد الأدنى للدخل فإنه يمثل القدرة على إشباع الحاجات الأساسية basic needs من الطعام وغير الطعام للفرد أو الأسرة المعيشية وتبعا له تكون أسرة ما فقيرة فهذا يعنى أن كل ما تكسبه غير كافى لتحقيق الكفاية أو ما يلزم من الطعام والملبس والمسكن والتدفئة والإضاءة وأدوات المطبخ والخدمات الأخرى مشتراة بالكميات الضرورية لحد الكفاف بأقل الأسعار ويتحدد خط الفقر على تقدير الإنفاق على الغذاء من إجمالى الدخل فإن من ينفق على الطعام ثلث دخله أو يزيد يعد فقيراً أما من ينفق على أقل من ذلك لا يعد فقيراً. ويمكن الاعتماد على مؤشرات الرفاهية الاجتماعية social welfare أو نوعية الحياة quality of life مثل الحالة الصحية ومدى كفاية الغذاء واقتناء السلع المعمرة كمحددات موضوعية للفقر. (1)

وينطوى تعريف الفقر وقياسه على أساس واحد أو أكثر من مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ونوعية الحياة، من أهمها أن كثيراً من الأسر لا تتردد فى تفضيل اقتناء بعض السلع التى قد تعد ترفهية أو معمرة التليفزيون الملون والغسالة الكهربائية وغيرها.على توفير حد الكفاية من الغذاء أى أنهم يقتطعون مما يخص الغذاء لشراء تلك السلع. (2)

ومن الطرق الموضوعية لتحديد حالة الفقر أيضا ما يلى:

1- عضوية بعض الفئات الاجتماعية والاقتصادية التى تشير مؤشرات معينة ودخولها لا يتجاوز دخل خط الفقر (عمال الزراعة بأجر – موظفو الحكومة حتى الدرجة الثانية مثلاً – الباعة الجائلون، ومن إليهم فقراء).

2- عضوية بعض الفئات السكانية التى تعيش فى ظروف معينة كسكان المقابر والأحياء العشوائية.

---

(1) انظر فى ذلك إلى المراجع التالية:

- عزت حجازى: مرجع سابق، ص 9 : 12
- علياء شكرى: مرجع سابق، ص 36
- سليم توفيق النجعنى، أحمد فتحى عبد المجيد: مرجع سابق، ص 39
- أمل عبد الفتاح عطوة شمس: الفقر وأثر على تنمية المرأة الريفية دارسة تطبيقية على عينة من النساء الريفيات فى أحدى قرى محافظة المنوفية، رسالة دكتوراه، 2000، القاهرة، ص 190، 191

(2) علياء شكرى: مرجع سابق، ص 38

وكلا من الطريقتين بهما عيوب فالأولى هناك تفاوت كبير بين الفئة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة، وقد يزيد على التفاوت بين الفئات المختلفة أما الثانية يؤخذ عليها أنها تقتضى توافر بيانات كثيرة ومفصلة عن فئات الفقراء.

وتظهر مشكلة فى الطرق الموضوعية وهى تعيين الحد الأدنى للإشباع أى خط الفقر بالنسبة لطبيعة الحاجات وتكلفة الإشباع فما يشكل قائمة الحاجات الأساسية غير متفق عليه لأنه يختلف باختلاف طبيعة الشخص (رجل أو امرأة وكبير وصغير وعامل وغير عامل) إنما يختلف باختلاف الظروف الحضارية ومستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وأسعار السلع وتكلفة الخدمات من وقت لآخر ومن مكان لمكان بل من فئة بإختلاف طبيعة الشخص (رجل أو امرأة كبير أو صغير وعامل أو غير عامل) إنما يختلف بإختلاف الظروف الحضارية ومستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وأسعار السلع وتكلفة الخدمات من وقت لآخر ومن مكان لمكان بل من فئة إلى فئة أخرى[1] .

خامساً: فئات الفقراء

توزيع فئوى للفقر وفقاً للجانب الاقتصادى والجغرافى:

ويحفل التراث الاقتصادى بمسميات عديدة لفئات الفقراء منها أصحاب الدخول المنخفضة والمعدومون والمحرومون والمبتدعون والمهمشون. وإشارات بحوث عديدة إلى أن الغالبية العظمى من أفقر الفقراء هم سكان الريف الذين يعيشون فى مناطق يصعب زراعتها وقد تم حصر العديد من العوامل التى تسهم فى تفاقم الفقر فى الريف جاء فى مقدمتها التوجه للسوق وتحرير التجارة ولها تأثير كبير على المزارعين محدودى الدخل والتغير التكنولوجى. [2]

وبسبب قلة البيانات الإحصائية عن التوزيع الفئوى للفقر فى مصر سنعتمد على مادتها الطريقة التى اعتمدت عليها كريمة كريم وهى

1- إن العمل والملكية هما المصدران الأساسيان للدخل.

2- إن الذين يملكون أصولاً رأسمالية تزيد دخولهم على مستوى خط الفقر

إذا عرفنا أن الدخل دخل أى شخص يأتى من أحد مصدرين العمل والملكية أو كليهما ويمكن أن تقول إن أغلب الذين تأتى دخولهم من الملكية ليسو فقراء. ولكن يمكن أن نستثنى فئتين هما:

1- الملاك والحائزون لمساحات صغيرة جداً أو قزمية من الأرض الزراعية لا تسمح بتوفير الحد الأدنى من متطلبات العيش.

---

(1) عزت حجازى: مرجع سابق، ص 12: 14

(2) حنان مكرم فرج: مرجع سابق، ص 21

2- مؤجرو العقارات القديمة واستبعادهم من فئة الفقراء لن يكون خطأ كبيرا، لأن المتوقع أن يكون عدد غير قليل منهم يعمل أيضاوذلك بإستثناء فئتين هما ملاك العقارات القديمة وحائزوا الأراضى الزراعية لأقل من ثلاثة أفدنة مثلاً.

3- إنه يمكن تحديد نسبة الفقراء فى كل فئة من الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختارة بدرجة مقبولة من الدقة. (1)

قامت د. كريم بتقسيم القوة العاملة المصرية بما فيها أصحاب المعاشات إلى سبع مجموعات اجتماعية/ اقتصادية هى/ العاطلون وأصحاب المعاشات والمستفيدون من التأمينات الاجتماعية وموظفوا الحكومة والقطاع العام والعمال الزراعين الذين لا يملكون أراضى زراعية، وأصحاب الأراضى الزراعية والعاملون فى القطاع الخاص الرسمى، والعاملون فى القطاع غير الرسمى. (2)

وباستعمال هذه الطريقة اختارت كريمة كريم تقسيم القوى العاملة إلى سبع فئات اجتماعية اقتصادية فى ثلاث مجموعات لتحديد فئات الفقراء كما تصوره كريمة كريم لسبع فئات من قوة العمل، فى ثلاث مجموعات:

1- الأولى تضم العاطلين وأصحاب المعاشات، ومستحقى التأمينات.

2- الثانية العاملين فى الحكومة والقطاع العام حتى الدرجة الثانية.

4- الثالثة من أربع فئات من العاملين فى القطاع الخاص وهى (عمال الزراعة بأجر، وصغار حائزى الأراضى الزراعية، وبعض العاملين فى سوق العمل غير الرسمى، وبعض العاملين فى القطاع الرسمى). (3)

ليس هناك اتفاق على قيمة الدخل كمؤشر لتحديد حالة الفقر ليس تقدير حجم الدخل وطبيعته ولذلك يجب التفرقة بين الدخل الرئيسى والدخل الإضافى والدخل الأساسى والصافى والدخل المشروع أو غير المشروع وغير القانونى، هناك مشكلة الاشتغال أكثر من عمل والحصول على أكثر من دخل.(4)

ويهم أن نشير إلى أن الدخل شئ والاستهلاك أو الإنفاق شئ آخر والعلاقة بينهما معقدة. وإذا اعتمدنا على مؤشر الدخل أو الإنفاق فإن المعيار ليس سليما تماما وذلك ما يحتاجه تحديد الدخل من جهة وتباين أثمان السلع والخدمات من جهة أخرى مما يقترح البعض الجمع بين المؤشرين فى مقياس واحد للفقر يقوم على فكرة "عتبة الحرمان" deprivation threshold

(1) عزت حجازى: مرجع سابق، ص 94، 95

(2) وائل فوزى: مرجع سابق، ص 192

(3) عزت حجازى: مرجع سابق، ص 94، 95

(4) المرجع سابق، ص 14، 16.

من الاجتهادات لاستعمال مؤشر الدخل .

وهناك فئات أخرى وصلت فى إطار الفقراء الجدد وهم العمال المهاجرون والنازحون لأسباب مختلفة، وقد حدث ثمانى عمليات تتهم فى تزايد حالة الإفقار من أهمها: الإفقار إلى الحيازة الإفقار للوظيفة التشرد والهامشية وتزايد الأمراض والأوبئة وفقدان الأمن الغذائى وفقدان الأصول Loss of Access والتفكك الاجتماعى وهذه العمليات مجتمعة تسهم فى خلق حالة من التشتت للروابط والعلاقات الرسمية والغير الرسمية.[1]

سادساً: سياسات الدولة والفقر

أوضحت المحافل الدولية خلال فترة التسعينات أن هناك حاجة ملحة لمواجهة الفقر ، حين اعلنت الأمم المتحدة العام 1996 عاماً دولياً للقضاء على الفقر، وقد حددت المدة من 1997 إلى 2006 كمهلة لتحفيز الدول والمنظمات العامة المتخصصة فى هذا المجال لإجراء دراسات جادة حول استراتيجيات مواجهة الفقر .

كما أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 1997 بأنه فى ظل اقتصاد عالى بلغ حجمه 25 تلريون دولار أصبحت مشكلة الفقر أمراً شائعاً ، حيث أن ثلث سكان العالم النامى –أى ما يقرب من بليون نسمه – يعيشون على دخول تقل عن دولار واحد يومياً أما فى مصر فقد أشارت أحد تقديرات الفقر عن أن ربع سكان مصر فقراء والربع الآخر على هامش الفقر. [2]

فقد تراجعت قضية الفقر من على رأس قائمة أولويات الحكم منذ الأربعينات بعد تحويل الأمان الاجتماعى إلى حق مهم. وعلى مدى ثلاثين عاماً أو أكثر نجحت هذه التقنيات فى احتواء مشكلة الفقر ومحوها من المخيلة السياسية تميز أنه مع التحول إلى سياسات الهيكلة والخصصة فى الثمانيات وظهور البطالة الضخمة والدائمة وقطاع الأفراد المستبعدين من الحقوق الاجتماعية وما نحن بصدده هو التحول من منطقة شمول شبكة الرعاية ومركزيتها إلى منطقة إدارة أشكال الاستبعاد الاجتماعى وقد أسفرت الأزمة الاقتصادية الأوروبية فى الثمانينات عن تحول بالغ الدلالة فى مسميات الظواهر فأصبح موضع الجدل لم يعد الفقراء بل المبتعدون، والمستبعدين هم أفراد منعزلون عن بعضهم البعض.

كما أن السياسات الاقتصادية المتعمدة من قبل الدولة، أثرت بصورة غير مرغوب فيها فى الأسعار ولاسيما الزراعة منها ومستلزماتها الذى أضر فى بيئة التنمية الاقتصادية الذى أدى إلى تزايد الفقر فى المجتمع العربى .

---

(1) نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص533: 534

(2) أمل عبد الفتاح عطوة شمس : الفقر وأثر، على تنمية المرأة الريفية، دراسة تطبيقية على عينة من الريفيات فى إحدى قرى محافظة المنوفية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، التربية، 2000.ص 191،190.

كما تتظاهر الدولة دائما بأنها تمثل محل الفئات أو الطوائف أو العناصر الأمة، وتتجاوز فى ذلك التناقض بين مصالحها ومصالح القوى الاجتماعية المهمة. وإلى هذا يذهب معظم فلاسفة السياسة الكلاسيكين ممن يتصورون دور الدولة على أنه دور الحكم المحايد بين الطبقات والغرض من هذا الطرح للقضية فى نظرنا.هو سعى الدولة إلى تعبئة كل القوى الاجتماعية حولها واحتواء معارضيها أو معارضى بعض سياساتها وممارساتها.

يوجد هناك تصوران للعلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية يتمثل الأول فى القول بالأستغلال النسبى للدولة إزاء الطبقات الاجتماعية أما القصور الآخر، للعلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية يعبر عنه القول بأن الدولة تنحاز أو على الأقل تخضع لمصالح التكوينات الاجتماعية غير الطبقية مثل القبيلة والصفوة وجماعات المصالح والنخبة.

ولهذا فإدعاء الدولة، وما ذهب إليه معظم فلاسفة السياسة غير صحيح وإذا أخذنا تاريخ مصر الحديث، مثلاً نجد أن محمد على قد همش كل عناصر الأمة لصالح نخبة الحكم. ومن بعده، وحتى ثورة 23 يوليو 1952، جرى تهميش كل الطبقات الاجتماعية لصالح البرجوازية الكبيرة ونخبة الحكم.[1]

وبالتالى هناك قصور فى الجدل والحوار حول حدود التوازن بين "نظام السوق ودور الدولة" فى تسيير الاقتصادات العربية النامية" فى ظل أوضاعها الاقتصادية المتباينة فقد أشار بربارة وارد (Barbara Ward) أن اقتصادات السوق يسودها كبير من التفاوت فى توزيع الدخل والاعتماد على نظام السوق يؤدى إلى تخصيص الموارد لإنتاج سلع لمن يستطيعون شراءها، فتميل بنمط السوق التنافسية لصالح القوة الشرائية المرتفعة (الأغنياء) فى حين أن القوة الشرائية المنخفضة (الفقراء لا تشكل طلبا فعالاً وبالتالى لا يستجيب العرض لحاجات الفقراء من السلع حتى الضرورية . [2]

سياسات الهيكلة الرأسمالية:

تشتمل عمليات الهيكلة الرأسمالية التى تتم على نطاق واسع فى مصر وغيرها من دول العالم الثالث مجموعة من السياسات يمكن إيجازها فيما يلى :

1- السياسات المالية :

هى التى تهدف إلى خفض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة من أجل خفض عجز الموازنة العامة إلى أدنى الحدود ومن أمثلة هذه السياسات خفض دعم السلع الاستهلاكية ومشروعات القطاع العام وتجميد الأجور والمرتبات للمشتغلين الحالين والحد من الاشتغال

(1) عزت حجازى: مرجع سابق، ص115: 117.

(2) نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص 539

بالحكومة والمشروعات العامة والتراجع عن سياسات ضمان تعيين خريجى نظام التعليم فى الوظائف العامة وتشمل أيضاً الحد من دور الدولة فى النشاط الاقتصادى أما من ناحية الإيرادات وتهدف السياسات إلى إصلاح النظام الضريبى ورفع أسعار الخدمات العامة التى تقدمها الدولة بهدف استعادة التكاليف .

2- سياسات الخصخصة :

هى التى تتضمن إعادة هيكلة المشروعات والمؤسسات العامة على أسس تجارية وتحويل أكبر جانب من هذه المشروعات للملكية الخاصة كذلك توفير المناخ الملائم للاستثمار الجنبى وتشجيع القطاع الخاص لممارسة دوره المتزايد فى النشاط الاقتصادى . [1]

حيث بدأت الخصخصة كأحد الحلول المعروفة لعلاج أوجه الخلل فى الهياكل الاقتصادية للارتقاء بمستوى الكفاءة والأداء بالإضافة أن هناك مجموعة من العوامل التى أدت لوجود ظاهرة الخصخصة وهى تم تطورها بداية من التأميم هو هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية والتدخل فى استراتيجيات التنمية بالإضافة لتوسيع دور الحكومة فى تنمية الاقتصاد الوطن وعدم وجود قطاع خاص نشط، تفصيل الصفوة السياسية التى تحكم البلد توسيع القطاع العام ورغبة الدولة فى التدخل فى عملية استغلال الموارد الطبيعية مثل الغاز والبترول ومشتقاتها.تحول دور أعمال السياسة فى القيام بأعمال التنمية إلى الحصول على الأمتيازات التى تقدمها الدولة. [2]

كما يوجد هناك عدد من الدوافع التى أدت لتطبيق سياسات الخصخصة وهى تكبد القطاع العام خسائر كبيرة نتيجة لعجز الموازنة العامة ظهور قناعة دولية بأن هناك أنشطة اقتصادية تتطلب مهارات تجارية وإدارية ومالية وفنية هذه المهارات يفتقرها القطاع العام بارتفاع معدلات البطالة وتكدس شركات القطاع العام بالعمالة الزائدة غير المدربة بالإضافة لعدم الاستقرار السياسى فى معظم الدول النامية الذى أدى لإخضاع السياسات الاقتصادية والمالية مهمة الجماعات ذات النفوذ والمصالح الاقتصادية.[3]

هناك توجهات فى عملية الخصخصة وهما الأول؛ نقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص عن طريق البيع الكلى أو الجزئى والثانى تصفية المشروعات العامة وطرح

---

(1) محيا زيتون : المرأة والتنمية : مناهج وقضايا نظرية .المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.2004. ص205

(2) عيد عبد الله إبراهيم القويز : التخصيص: أهدافه وأسسه وفواتير، وشروط نجاحه. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاجتماعية. ط. 2002.ص1

(3) رابح رتيب: مستقبل الخصخصة، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد 105، 1999، ص 114

أصولها للبيع بالمزايدة بالإضافة للبرنامج المقترح من رئيسة الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر" كبرنامج يشمل على تخصيص قطاعات كاملة يتم بيعها للقطاع الخاص باستخدام طرق مختلفة مثل بيع المؤسسات للمجموعات التى تديرها، أو التعاقد مع القطاع الخاص لأدارتها. (1)

ورغم أن الخصخصة تعد إحدى السياسات المتبعة لإنعاش تراكم رأس المال لدى القطاع الخاص، وبإعتبار بيع المشروعات الحكومية أو مشروعات الدولة سوف يؤدى إلى توزيع الثروة وبالتالى إعادة توزيع الدخل لصالح قطاع الأعمال الخاص إلا أن الواقع أن هناك آثاراً اجتماعية وسياسية للخصخصة فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية ثلاث نقاط رئيسية ألا وهى العدالة الاجتماعية العمالة ونقابات واتحادات العمال أما فيما يتعلق بالآثار السياسية والبيئية للخصخصة؛ الأمن الوطنى والسياسى الفساد والبيروقراطية اقتصاديات الديموقراطية ومشكلات التلوث. (2)

الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى على زيادة معدلات الفقر خلال فقرة السبعينيات

وقد أدت الآثار الناتجة عن عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى ظهور آليات جديدة أضرت بقطاعات ضخمة من الفقراء والفئات الضعيفة حيث أن السياسات المطروحة ستؤدى حتماً إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة تكلفة المعيشة، كما أدى تخفيض الدعم الحكومى فى ظل هذه السياسة إلى التأثير على فئة الفقراء. (3)

ولقد أثرت سياسات التكيف الهيكلى فى ارتفاع معدل البطالة الذى أدى لدخول فئات وشرائح اجتماعية وعمرية وتعليمية لم تكن موجودة من قبل فى دائرة البطالة على الأقل بالحجم نفسه كخريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا . (4) بالإضافة إلى تقليص الدعم الحكومى على السلع الرئيسية كالغذاء. وارتفاع أسعار السلع الرئيسية كالغذاء. والاقتطاع فى الإنفاق العام معظمة فى الجوانب الاجتماعية التى تستفيد منها الطبقات الفقيرة بالأساس وهبوط الأجور الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وإزالة حماية العمال والحد الأدنى للأجور.وأثر تحرير الأسعار محلياً مما أدى إلى ارتفاع أسعار معظم السلع(5).

وفى دراسة عن التعديل الهيكلى فى قطاع الرفاهية الاجتماعية فى مصر كان الفقر الاجتماعى هو الذى تم تطبيقه وقام أحد الباحثين بتعريف الفقراء بأنهم أولئك الذين يتلقون إعانة

---

(1) محمود صبحى: الخصخصة، القاهرة، ط2، 1999، ص 55

(2) محمد عبد العال: 2007، ص 75: 90

(3) الأمم المتحدة: المرأة والفقر فى منطقة الإسكو قضايا واهتمامات، نيويورك، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية غرب آسيا، سلسلة عن المرأة فى التنمية، 1995، ص 18

(4) حنان مكرم فرج: مرجع سابق، ص 24

(5) نجوى الفول وآخرون: مرجع سابق، ص 205، 206

اجتماعية من وزارة الشئون الاجتماعية. والتعريف الاجتماعى للفقر معرض لانتقادات ومن بينها أن هذا التعريف قد أخفق فى تعريف الفقر بشكل موضوعى نظرا لأنه يعنى أن الأشخاص لا يكونون فقراء إلا إذا اعترف بهم المجتمع لفقراء عن طريق إعطائهم إعانة اجتماعية وهو أمر من الصعب قبوله إذا إن الفقر يدل على ظروف اقتصادية واجتماعية لا يحصل فيها الفرد على الدخل الكافى اللازم لوجود العامل المادى من الغذاء والملبس والمسكن.

وهذا يرتبط بقضية الاستيعاب والاستبعاد فإننا نجد داخل كل دولة انقساماً بين هؤلاء الذين تستوعبهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة وبين هؤلاء الذين لا تستوعبهم. وقد أصبح الأغنياء أكثر غنى وثراء وازداد عدد الفقراء فقراً بل وتآكلت الطبقة الوسطى .

كما فشل النموذج الاقتصادى لنظام مبارك فى تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية الذى أدى لتعميق فجوة الفقر وعدم المساواة والظلم الاجتماعى الذى أدى لانتفاضة يناير 2011 ووفقاً للأرقام الوطنية قد ارتفع معدل فقر الدخل فى مصر من 16,7% عام 1999 إلى 21,6% إلى سنة 2000 وفى عام 2009/2008 ارتفع مجدداً ليصل إلى 25,2 % أما فى عام 2011/2010 واليوم فأن أكثر من 40% من السكان يعيشون بأقل من 2 دولار فى اليوم الواحد فى حين جمعت قله قليلة ثروات هائلة وتشير التقديرات إلى أن 2% من السكان يسيطرون على 98% من الاقتصاد المصرى . [1]

فالأمر يتطلب من متخذى القرار دراسة موضوعية لأبعاد الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية عند تحديد دور الدولة فى التساؤل المذكور وأن لا يهمل ذلك الدور مسألة الكفاءة الاقتصادية وكذلك تعظيم دور الدولة فى الرفاهية الاجتماعية ولاسيما فى الجانب الذى يعالج ظاهرة الفقر فى البلدان العربية. [2]

سابعاً: أسباب الفقر والعوامل المرتبطة به

أ- أسباب (ماكرو) ؛ الأسباب الاقتصادية :

أبرز السياسات المؤثرة فى أداء الدولة الاقتصادى المسببة للفقر هى:

1- سوء توزيع الدخل القومى؛ انعدام المساواة فى توزيع الثروة والدخول والمعارف والخدمات والسلع والفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية.

2- سوء توزيع الموارد والتقصير فى استغلال الثروات المتاحة.

3- الفساد وعدم الاستقرار السياسى وعدم إنتماء الشعوب الأفريقية لحكامها وحكوماتها.

---

(1) المركز القومى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مصر : تقرير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، الولايات المتحدة الأمريكية .2013 . ص2 .

(2) سليم توفيق على، أحمد فتحى عبد المجيد: مرجع سابق، ص 91: 94

4- العوامل القانونية التى تمثل عائقاً فى الاستغلال الأمثل لثروات وتخبط الرؤى حول الحقوق والواجبات.

5- العوامل الاقتصادية وهى محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى دول العامل الثالث لعدم وجود بيئة صالحة للاستثمار وإتباع أفريقيا للاقتصاد الريفى وخضوع الاقتصاد لبلاد العالم النامى للاقتصاد العالمى والشركات متعددة الجنسيات.

6- العوامل الفكرية؛ الإدراك غير الناضج للأولويات وعدم النزول من النظرية لتطبيقها على الواقع.

7- العوامل الفكرية والتكاليف الباهظة على الإنفاق الفكرى والحروب.

8- الفساد الناتج عن

أ- نقص المعرفة بالحقوق الفردية ومبادئ القيم التقليدية.

ب- عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ج- ضعف أجهزة الرقابة بالدولة.

د- تزايد الفرص لممارسة الفساد فى المراحل الأنتقالية والفترات التى تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية لعدم اكتمال البناء المؤسسى والإطار القانونى.

9- غياب حرية الإعلام وعدم السماح له أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العاملة لممارستهم الدور الرقابى على أعمال الوزارات .

الأسباب الاقتصادية الكلية للفقر

يمكن الإشارة إلى أربعة أسباب مباشرة وهى:

1- انخفاض معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى.

* العوامل الخارجية.
* ارتفاع معدل النمو السكانى.
* عدم ملائمة السياسات الاقتصادية الكلية[1].

2- انخفاض إنتاجية العمالة.

* نقص إمكان الحصول على الخدمات التعليمية.
* نقص إمكان الحصول على الخدمات الصحية.
* نقص إمكانية حصول الفقراء على الأصول والائتمان.

3- ارتفاع معدل أعباء الإعالة:

* انخفاض معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة.

---

(1) وائل فوزى عبد الباسط محمد: مرجع سابق، ص 193

* البطالة.
* مشاركة النساء (المرأة فى القوى العامل).

4- عدم المساواة فى توزيع الدخل:

* عدم كفاية صافى التحويلات إلى الفقراء.
* عدم المساواة فى توزيع الأصول[1].

والسبب الثانى المباشر للفقر هو انخفاض إنتاجية العمالة وتبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبة بين الإنتاجية الجدية للعمالة والأجور. وهناك عوامل مؤسسية وهيكلية فى الاقتصاديات المعاصرة تؤدى إلى تحديد الأجور بشكل منحرف عن هذه القاعدة، تتأثر ارتفاع إنتاجية العمالة بثلاث عوامل هى: إمكان الحصول على تعليم وإمكان الحصول على الخدمات الصحية وإمكان الحصول على الأصول والائتمان، ونقص الحصول على التعلم والخدمات الصحية يخفض من قدرات العمالة ويخفض من إنتاجيتها، كما أن نقص إمكان الحصول على الأصول والائتمان يخفض من درجة إتاحة الأصول التى تعين العمال على الإنتاج وترفع من إنتاجيتهم.

السبب الثالث المباشر للفقر هو: معدل عبء الإعالة والذى يشير إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل فى المتوسط وارتفاع عبء الإعالة فى الدولة (مثل 3 أو 4 أشخاص يعنى أن الدخل الذى يحصل عليه عامل واحد يستخدم لإعالة ثلاثة أو أربعة أشخاص فى المتوسط وهو يعنى بدوره مع مستوى معين للأجور بالإضافة لانخفاض معدل الدخل الفردى فى تلك الدول التى ترتفع فيها معدلات عبء الإعالة ويتأثر معدل عبء الإعالة بثلاثة أسباب غير مباشرة للفقر.

- معدل مشاركة القوى العاملة.
- مشاركة المرأة فى القوى العاملة.
- كلما انخفض معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة كلما ارتفع معدل عبء الإعالة[2].

---

(1) وائل فوزى عبد الباسط محمد: مرجع سابق، ص 194:193.

(2) انظر إلى المراجع الآتية:

- وائل فوزى عبد الباسط محمد: مرجع سابق، ص 196.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر والمجتمع، دراسة فى علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، سلسلة كتب فى علم الاجتماع، كتاب رقم 60، 2007، ص 61:57.

الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلى [1]:

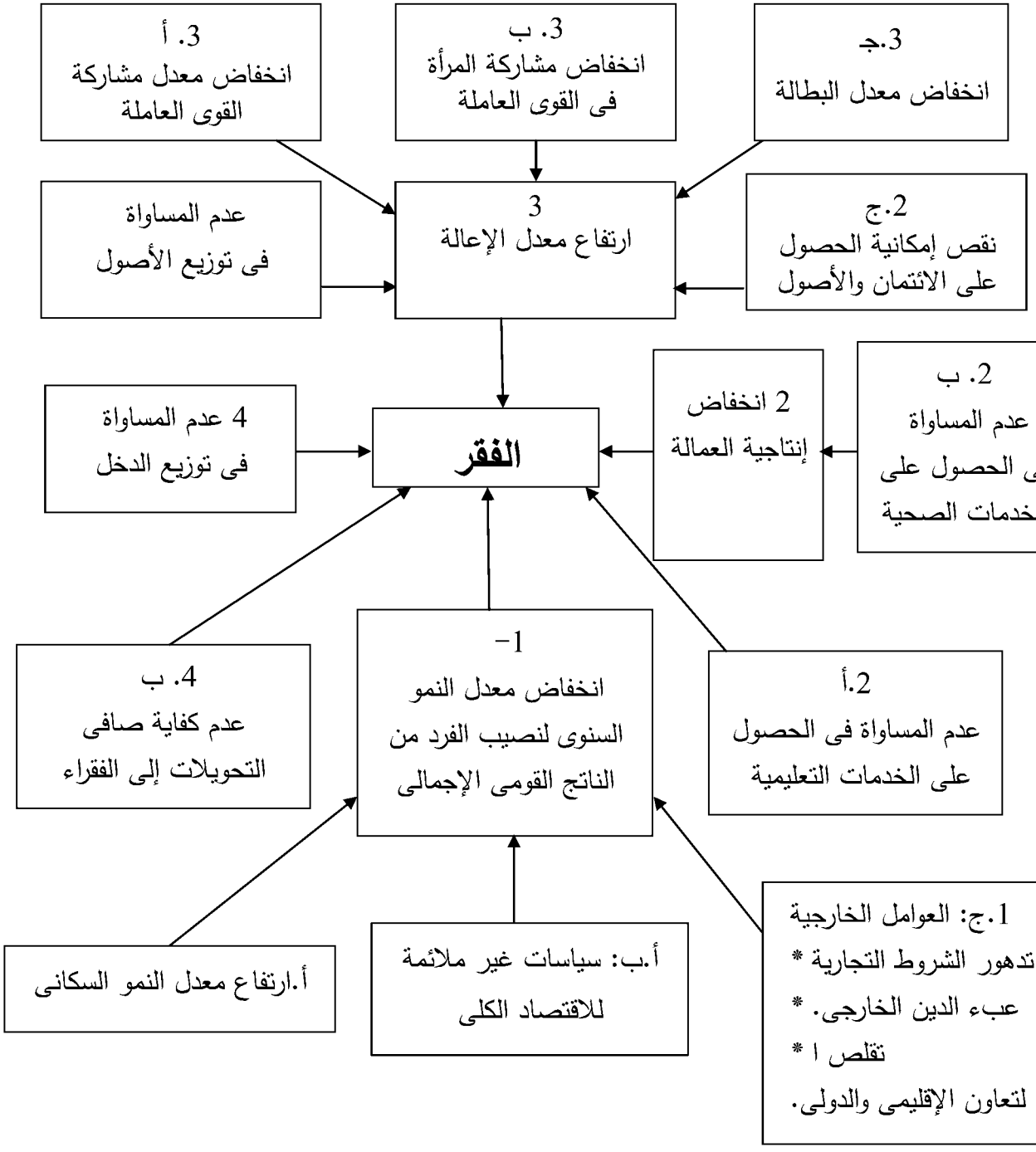

(1) وائل فوزى عبد الباسط محمد: مرجع سابق، ص 195.

العوامل المرتبطة بالفقر

أ- أسباب (ماكرو) :

1- العوامل السكانية

النمو السكانى وسرعته تؤدى إلى زيادة الفقر بزيادة مضطرة، كما أن الزيادة السكانية تعتبر قوى مضادة للتنمية فى المجتمع، وفقاً سياسات الموضوعة فى مجال تحسين مستوى المعيشة ودعم برامج تخفيف الفقر مما يسبب فى توسيع وتعميق الفقر والبطالة وبعد النمو السكانى فى الوطن العربى مرتفعاً وبشكل استثنائى أعلى بـ 55% من معدل البلدان المتوسط والمنخفض ويرجع ارتفاع النمو السكانى لفشل سياسة تحديد النسل ولذلك الارتفاع المضطر والمتوسط العمر، إذا أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين التغذية ودرجة الخصوبة.

2- العوامل الاقتصادية

1- انحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء من خلال:
   أ- التباينات الواسعة فى توزيع الدخل.
   ب- تفاوت الإنفاق لصالح الحضر على حساب الريف.
   جـ- العجز فى تأمين فرص العمل المنتج للفقراء.
2- تربيع الاقتصاد العربى وتدهور أسعار النفط والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادى سريع ولجوء الدول العربية إلى صندوق النقد الدولى وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلى لتحسين التدهور الحالى فى نسب التبادل التجارى وكل هذه الإجراءات تزيد فى شدة الفقر.

3- العوامل السياسية

الحروب والصراعات الأهلية التى أدت لإشراف موارد اقتصادية فضلاً عن الخسائر البشرية التى كانت محصلتها ارتفاع البطالة وتزايد الفقر[1].

4- العوامل الاجتماعية

النقص فى قدرة المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية وتزايد الأمية وانخفاض التعليم والتدريب المهنى والملائم مع متطلبات سوق العمل وعدم توافر الأيدى العاملة الماهرة القادرة على زيادة الإنتاج وتفعيل دور المرأة[2].

---

(1) انظر إلى المراجع الآتية:
- عدنان داود محمد العذارى، هدير زويد مخلف: مرجع سابق، ص 83:81.
- حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 46،45.

(2) انظر إلى المراجع الآتية:
- عدنان داود محمد العذارى، هدير زويد مخلف: مرجع سابق، ص 83:81.
- حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 46،45.

أ- عوامل مرتبطة بالفقر (ميكرو):

أحد الأساليب المقيدة فى التعرف على خصائص الفقراء والعوامل المرتبطة بالفقر، وبصفة خاصة فى حالة استهداف الأسر الفقيرة المستند إلى مؤشرات مثل اختبار سبل المعيشة البديلة وتتحدد العوامل المرتبطة بالفقر فى مجموعة المتغيرات المعبرة عن الخصائص الديموجرافية للأسرة مثل حجم الأسرة والتركيب العمرى ومعدل الإعالة ونوع رب الأسرة، أما الخصائص الاقتصادية للأسرة مثل مستوى تعليم رب الأسرة وحالة التوظف وملكية الأصول المادية والأراضى الزراعية وأخيراً البعد المكانى والتوزيع الجغرافى لإقامة وسكن الأسرة[1].

أساليب مواجهة الفقر

اهتم البنك الدولى بوضع مجموعة من الاستراتيجيات لتخفيف من حدة الفقر منها:

1- إجراءات هيكلية لزيادة فرص اكتساب الدخل بالنسبة للفقراء من خلال زيادة فرص حصولهم على العمالة والأصول.

2- إجراءات هيكلية لتحسين فعالية المصروفات العامة على الصحة والتعليم لزيادة فرص تكوين رأس المال البشرى للفقراء.

3- إجراءات هيكلية لتخفيف الاستهداف الفعال لكافة التحويلات الثانوية للدخل (إعانات الدعم للمستهلكين والمنتجين، تحويلات الرفاهية).

4- إنشاء صندوق اجتماعى للطوارئ لتعزيز الجهود الموضحة أعلاه لحماية السكان ذوى الدخول المنخفضة من الأثر السلبى لإجراءات الإصلاح.[2]

ثامناً: نظريات حول الفقر

تعددت الرؤى النظرية لتفسير أسباب الفقر، وتباينت باختلاف الإنجازات الاجتماعية والانتماءات البيولوجية للباحثين والمحللين، وقد أرجع البعض الفقر لخصائص مجتمعية وثقافية وقيمية تتمثل فى التنشئة الاجتماعية فى سياق ما يسمونه بحضارة الفقر، وينظر للفقر على أنه تتجه لتدنى مستوى الطموح عند المرأة وقدرتها المتواضعة واستعدادها لقبول الفقر مقارنة بالرجال.؟

يمكن تقسيم التفسيرات المختلفة لظاهرة الفقر إلى مجموعتين من النظريات نرى أولهما: أن الأفراد الفقراء هم المسؤلون عن فقرهم بالدرجة الأولى، بينما تفيد المجموعة الأخرى إلى أن القوى الهيكلة والعوامل البنوية هى التى تنتج الفقر وتعيد إنتاجه . [3]

---

(1) إيناس زكريا محمد عبد الله، استهداف الفقراء فى مصدر المنهجيات والتطبيق، جامعة القاهرة، اقتصاد وعلوم سياسية، 2000، ص 49.

(2) نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص205.

(3) أنتونى غدنز: مرجع سابق، ص 384

ومن التوجهات النظرية التى تناولت ظاهرة الفقر:

(أ) الاتجاهات الوظيفية .

(ب) مدخل ثقافة الفقر عند أوسكار لويس .

(ت) الاتجاه الماركسى ونظرية التبعية .

(ث) الاتجاه النسوى الليبرالى: Liberal Feminism .

(ج) إعادة إنتاج الفقر فى النظرية الاجتماعية .

(أ) الاتجاهات الوظيفية

يرى أتباع الاتجاهات الوظيفية Functionalist أن التفاوت فى الثروة والقوة والمكانة هو إحدى الحقائق الأساسية فى تاريخ المجتمع البشرى ويمثل التحليل الوظيفى لعدم المساواة فى عدد من القضايا فى مقدمتها ثلاث هى:

1- تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من الاستعدادات النظرية والمهارات المكتسبة (الذكاء والدافعية والطموح والإبداع والمثابرة والخبرة، وغيرهما.

2- تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التى يقتضيها تيسير النسق الاجتماعى وتحقيق استقراره فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره من غيرها من الوظائف (وقد تكسب بعض الأدوار والوظائف الاجتماعية أهمية خاصة نتيجة لندرة من يمكن أ، يشغلوها.

3- حق الأشخاص من الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكسبة أن يشغلوا الوظائف الأرقى ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية، فى حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوى العطاء المتواضع ومن الاستعدادات والمهارات والخبرات.

وأكثر شيوعاً، رؤية الفقر كنتيجة لجوانب القصور المكتسبة ناتجة عن أوضاع اجتماعية تجعل الافراد يعجزون عن العمل بكفاءة فى المجتمع فى إطار ما يسمونه بحضارة الفقر culture of poverty[1]

(ب): مدخل ثقافة الفقر عند أوسكار لويس The Culture of Poverty Approach Oscar Lewis

ارتكز هذا الاتجاه على مفهوم رئيسى هو ثقافة الفقر والفكرة الأساسية لهذا المفهوم لهذا المفهوم أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، هذه الفكرة ليست حرمان اقتصادى أو تفكك اجتماعى أو غياب مستلزمات المادة وإنما أسلوب للحياة يسلكه الفقراء إينما وجدوا. [2]

---

(1) عزت حجازى: مرجع سابق، ص 103: 107

(2) انظر فى المراجع الآتية:

وقد عدد أوسكار لويس سبعين سمة لثقافة الفقر وسوف نقسمها إلى أربع فئات هى:

1- العلاقة بين الثقافة الفرعية (ثقافة الفقر) والمجتمع الكبير وتشمل هذه الفئة علاقة الفقراء بالمجتمع، فالفقراء لا يشاركون مشاركة فعالة وكاملة فى المجتمع الأكبر وذلك لأسمائهم العزلة والخوف والشك واللامبالاة.كماأنهم من الناحية الاقتصادية _يتسمون بانخفاض أجورهم وأستخدم الأشياء المستعجلة.

2- طبيعة المجتمع المحلى لثقافة الفقر: يتمسك المجتمع المحلى بيئة فيزيقية متأخرة وإسكان غير مناسب ومزدحم، نقص وتدهور الخدمات وعدم التنظيم.

3- طبيعة الأسرة: الأسرة فى ثقافة الفقر حاملة لجميع الصفات السيئة مثل: هجر الأزواج للأسرة، والاتحادات الزواجية والعنف وتمركز الأسرة حول الأم.

4- الاتجاهات والقيم وبناء الشخصية الأفراد الذى ينمون فى ثقافة الفقر لديهم شعور بالقدرية والاتكالية وعدم احترام الذات والإحباط. (1)

ويقدم لويس أوسكار ثلاثة عناصر فى حضارة الفقر الأول: شيوع مستوى متدن للمعيشة: الدخل المنخفض والبطالة والمستوى التعليمى المتواضع والصحة المعتلة والثانى نسق خاص من القيم والمعتقدات والاتجاهات فى مقدمتها المشاعر المعادلة للسلطة وفلسفة الخلاص الفردى مما يفى ضعف القدرة على العمل الجماعى والنظرة قصيرة المدى للأمور ونقص التخطيط، فضلا عن السفه فى الاستهلاك والعجز عن تأجيل الإشباع والثالث: الأنماط السلوكية المنحرفة، مثل تفكك الأسرة والخبرات الجنسية المبكرة والمشاعية الجنسية وكثرة الأطفال غير الشرعيين والعنف داخل الأسرة وخارجها والإجرام(2)

وقد ميز لويس بين الفقر Poverty وثقافة الفقر Culture of poverty وحاول أن يفهم الفقر وما يصاحبه من سمات كثقافة أو بمعنى أكثر دقة فينظر إلى الفقر لا باعتباره حالة اقتصادية وإنما كثقافة فرعية Subculture.

- نادية جبر عبد الله حسن, الفقر وقياسه اتجاهات نظرية ومنهجية دراسة فى علم الاجتماع للحياة اليومية. المنيا. دار فرحة للنشر. 2004. ص 18.
- نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص 200.
- أمل عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 84.

(1) انظر إلى المراجع الآتية:
- نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص 201
- أمل عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 84، 85.
- نادية جبر عبد الله حسن, مرجع سابق، 19، 20.

(2) عزت حجازى: مرجع سابق، ص 103-107.

كما تحددت التفسيرات المعاصر لثقافة الفقر فى ثلاث عوامل فكرية متمايزة تفرق بين الفقراء وباقى أفراد المجتمع وهى قصور أخلاقيات العمل القيم الأسرية غير الملائمة وأخلاقيات اعتمادية.

أولا: أخلاقيات العمل والوظيفة: Work Reemployment Ethic

معظم الموظفين فقراء، ولا يريدون أن يعملوا، كما أنهم ليسوا مستعدين للقيام بأعمال تدفع قليلاً، فالفقراء يتمسكون بمعايير مختلفة، كما أن مكونات التحفيز تطور نتيجة للظروف الاقتصادية.

ثانياً: القيم الأسرية: Family Values

تدنى قيم الأسرة حيث أن الأسرة كما يؤكد عدد من الكتاب أن النشاط المبكر والمقبول للنشاط الجنسى خارج الزواج بجانب الأهمية المتدنية والاستقرار المتدنى للزواج يؤديان إلى الفقر وبخاصة لدى النساء التى لديها أطفال خارج الزواج.

ثالثاً: خلق الاعتمادية أو التبعية Ethic of Dependency

غياب خلق العمل والسلوك الجنسى غير المسئول أوجدوا أفراد تعتمد على الرعاية Welfare، كما أن التربية فى أسرة تلقت الرعاية فى ظل اختيار الدخل تزيد من احتمالية استخدام المرأة للرعاية أو المساعدة.

يرى Richard ball جذورالثقافة الفرعية بين الفقراء كنوع من التكيف adapitation لواقع معيشتهم المحرومة ووجودهم المحبط Frustring وهو يفتقد أن الإنسان فى الفقر يواجه مشكلات ساحقة والتى تبنى طريقة للحياة فتأسس على التبعية Dependence والاستقالة الجبرية Fatalistic Resignation وبالرغم من التعرف على تأثير الثقافة الفرعية للطبقة الدنيا Lower Class – فإن Edward oanfield يتحدث عن الحالة الابتدائية للفقر فى اتجاه الفقراء نحو الاحتياط من المستقبل وفقاً لرأى أدوارد، هذا على المستوى الأفراد وتستنتج من ذلك أن الوضع على مستوى الدول ليس أفضل من ذلك ومن وجهة النظر الاتجاه الوظيفى تعتبر الدول كالأفراد هى المسئول الأول عن الفقر التى تعانى منه الدول نتيجة الكسل وعدم حب العمل مما يجعل هذه الدول فى حالة فقر دائم تتوارثها الأجيال وليس أى عامل آخر كالاستعمار أو الاستغلال. (1)

(ت) الاتجاه الماركسى ونظرية التبعية

من أكثر التغيرات الراديكالية للفقر ذلك الذى يراه جزءاً من طبيعة نوع من الأنساق الاجتماعية وهو (النسق الرأسمالى) وبحسب رأى ماركس والماركسين من بعده أن الفقر بسبب أمراً طارئاً ولا ناتجاً عارضاً وإنما هو جزء من جوهر النسق الاجتماعى الرأسمالى فهناك قوى اجتماعية

(1) أمل عبد الفتاح عطوة شمس: مرجع سابق، ص 87: 89.

مؤثرة بها مصلحة فى وجود الفقر والفقر ليس نتيجة للصراع على الثروة وإنما هو شرط ضرورى لاستثثار تلك القوى الاجتماعية بالجانب الأكبر من الثروة وتنظر الاتجاهات النظرية النقدية الماركسية ومدرسة فرانكفورت للتبعية للفقر باعتباره نتيجة للاستغلال الطبقى فى المجتمعات الطبقية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ويرى ويدن بران Wedden Burn إن النظام الرأسمالى يخلق ويعمل على وجود فئات معينة محرومة، ويرجع وضعهم المتدنى لعجزهم عن الإسهام الكامل فى الأنشطة الاقتصادية. كما أن القيم السائدة فى الضغوط السياسية الناشئة فى المجتمع تجعل الرواتب منخفضة والواقع أن المفكرين السياسين الماركسين يرون أن القضية الأساسية ليست الفقر فقط وإنما تحقيق الحاجات الأساسية للجنس البشرى.

ماركس وظاهرة الفقر

أن ماركس لم يفرد مؤلفاً للحديث عن الفقر، وإنما كانت آرائه وتحليلاته فى حدوث فقر العمال وأسبابه متضمنة فى كتاباته المتعددة وخاصة (الاقتصاد السياسى) وقد رأى أن السيطرة على قوى الإنتاج تؤدى إلى السيطرة الطبيعية على الفائض الاجتماعى والنتيجة التى ينتجها العامل المنتج وسيتولى عليها غير المنتج، وأسلوب الاستيلاء على منتجات العمل الإنسانى والتى تتضمن الاستقلال Exploitation، وكان أهم مهام ماركس الأساسية هى كشف الاستغلال الرأسمالى. (1)

وفى إطار الحديث عن افتعال الفقراء والإفقار من الدول الرأسمالية إلى الدول المستعمرة والمتخلفة، تصدرت أفكار وأطروحات المفكرين (ما بعد ماركس) والذى ينتمى كثير منهم إلى مدرسة التبعية Dependency ولأهمية هذه الأفكار إلى جانب بصدق كثير من توقعات هؤلاء المفكرين.

نظرية التبعية

نشأت كمبحث نقدى ماركسى جديد فى نظريات التحديث Modernization والتنمية و نرى أن المظهرين المعاصرين المتمثلين فى التنمية والتخلف مظهرين نفس العملية التاريخية، وقد بدأت هذه العملية فى القرن السادس عشر بظهور الرأسمالية فى أوروبا الغربية، حيث انتشر عن طريق التوسع التجارى وثم الحكم الاستعمارى على اكون بأسره، لكن هذه العملية لم يصاحبها انتشار لفوائد الرأسمالية.

قد عبر هذه الدول الفقيرة (قطع شطرنج) فى لعبة البقاء من الدول الرأسمالية الغنية، ولا تكسب الدول الفقيرة كثيراً إذا ما كسبت أصلا كما أن توسع التجارة يمثل توسعاً لتسخير الرأسمالى، واصطياد تلك الدول فى شبكة عنكبوتية من التناقضات الرأسمالية من خلال الاستعمار والسيطرة على معظم البلدان، وعلى الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى توليد الظروف التى أدت إلى تخلف هذه

(1) أمل عبد الفتاح عطوة: مرجع سابق، ص94.

البلاد أو على الأقل سدت الطريق إلى التنمية أساساً.

ويؤكد أنصار مدرسة التبعية على دور الإمبريالية فى نهب وإفقار البلدان التى تشكل أطراف أو محيط النظام الرأسمالية العالمى من خلال فرض تقسيم العمل الإمبريالى، حيث تخطيط هذه البلدان بمحصول زراعى واحد أو مادة خام واحدة بين التبادل غيرا لمتكافئ بين البلد. إن المراكز والأطراف يؤدى ذلك لنهب أو لاستنزاف للفائض الاقتصادى إلى حجز تطور البلدان وتنمو التخلف لصالح التراكم الرأسمالى فى المراكز الذى يؤدى إلى تخلف وفقر هذه البلدان المستعمرة سابقاً والمتحررة عسكرياً والمتحررة عسكرياً وأسمياً حالياً. (1)

وفى رأى ماركس فالسلطة تعد الحقيقة التى لا مهرب منها فى الحياة الاقتصادية، وهى التى تنبع من حيازة الممتلكات، وبالتالى هى ملكية طبيعية وحتمية للرأسمالية، حيث يقول ماركس إن الرأسمالى يمشى بخطى واسعة فى المقدمة... يتبعه مالك قوة العمل بوصفه خادماً، الأول عليه سماء الأهمية، وبسمة متكلفة، ومظهر انكباب على العمل، والآخر وديع مخلوع الفؤاد.

وعلى ذلك فكما رأى ماركس، فإن الفقر المطلق والفقر النسبى وجهين لحتمية الرأسمالية Expanding Capitalism والفقر للعمال هو نتيجة الغنى الرأسمالى نتيجة استغلاله للعامل وأخذ نتيجة عمله والاختلاف والتغير فى توزيع الثروة Wealth والملكية Properly وقد أوجد الاختلاف أو التمايز الطبقى لعدم الاستقرار ووجود المشاكل فى المجتمع.

فالرأسماليين لديهم القوة الاقتصادية التى تكتمل بالقوة السياسية Political Power مما يؤدى لاستدامة السيطرة والاستغلال التى تؤدى إلى افتقار العامل إفقاراً مطلق أو نسبى بالإضافة لعمليات (التنبؤ) Refieation والاغتراب.وقد استفادت الرأسمالية من انتقادات ماركس لها فنجد آليات الرأسمالية وقدرتها على البقاء قد فاقت كل توقعاته فقد قامت بتصدير مساوئها ومشكلاتها وتناقضاتها للآخرين مما يسمح بوجودها فى الاستهلاك. (2)

كما إن اتساع الرأسمالية وتطورها ليس فى البلدان التى شهدت ولادتها فقط ولكن امتد هذه الإتساع إلى خارج حدود هذه البلدان، أكبر وجودها، هذا إلى جانب أنه جعلها أكثر شره للربح والمال.وباعتماد الرأسمالية على نهب ثروات الشعوب الأخرى والسيطرة عليها، واستعمارها بالمعنى الأصلى للكلمة Colonization تطورت أشكال وأساليب استغلال ما تسميته الآن بالعالم الثالث. (3)

ويمثل البعد الأول: قوانين ونظم إجراءات الانتفاع، ومنها ضرورة وجود بطاقات إثبات هوية لدى المعيلة وهى مشكلة كبيرة لا يستحقون الحصول على معاش التأمينات الاجتماعية والمطلقات

(1) أمل عبد الفتاح عطوة: مرجع سابق، ص 99.

(2) أمل عبد الفتاح عطوة: مرجع سابق، ص 95: 97.

(3) أمل عبد الفتاح عطوة: مرجع سابق، ص 95، 96.

لأزواجهن السابقين.البعد الثانى إقصاء البناء لأنفسهن عن الانتفاع من هذه البرامج والخوف من المؤسسات المعينة وتأثرهن بالنظرة الرسمية إليهن كمتلقيات للمساعدات بالإضافة للإجراءات الروتينية. [1]

(ث)الاتجاه النسوى الليبرالى: Liberal Feminism

ويشير الاتجاه النسوى الليبرالى إلى أن يكون لكل فرد قادراً على تحقيق النجاح والرقى فى المجتمع إلى أقصى مدى طالما تسمح له مواهبه ومهاراته بذلك، وألا تعوقه قيود القانون أو العرف. ما هى القدرات التى تعد مواهب، وكيف يمكن مكافأتها من خلال تحديد العرض والطلب على هذه المواهب الأصيلة كما أنه من الضرورى التأثير على ضمان الفرص المتاحة أمام كل فرد لتنمية مهاراتها. ولهذا فإن المساواة الكائنة داخل تراث التحرر هى المساواة فى الفرص.

خلقت والآراء المثالية عن الحرية و المساواة ظروفاً دفعت النساء إلى المطالبة بتطبيق الأفكار والآداء عليهن كما هى مطبقة على الرجال.ويبدو ذلك واضحاً منذ كتاب مارى ولستونكرافت "تبرير حقوق المرأة" وكتاب جون ستيوارت ميل "خضوع النساء" وفى مجلة MS، منشورات المنظمة الدولية للمرأة (NOW).يرى أنصار الاتجاه النسوى الليبرالى أن جذور خضوع واستبعاد المرأة تكمن فى إنكار الحقوق المدنية للمرأة والفرص الاجتماعية.

ويذهبون إلى أن النساء يجب أن يحصلن على نفس الحقوق ونفس الفرص مثل الرجال.حيث ظلت النساء خارج نطاق مجالات المجتمع الرئيسية (السياسة والعمل التجارى الحر والمال والطب والقانون..) ويرى أنصار الاتجاه النسوى بإعادة تنظيم المجتمع لإحداث التغييرات الضرورية للسماح للمرأة بالتكامل السريع مع العمود الفقرى للمجتمع. ويذهب أنصار الاتجاه النسوى الليبرالى أن أحد أسباب التمييز ضد المرأة فى كل المجالات بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النوع هو سبب فى إفقارها . [2]

(ج) إعادة إنتاج الفقر فى النظرية الاجتماعية

تعاملت النظرية الاجتماعية التقليدية مع التفاوت والتدرج الاجتماعين فى المجتمعات الغربية قبل الرأسمالية، ومع الانتقال إلى الرأسمالية بدءاً من القرن السابع عشر فنشأت فكرة أن جميع البشر يولدون متساوين أكثر مما يولدون غير متساوين ومنها نشأة فكرة التفاوت (اللامساواة) وتذهب النظريات البنائية الوظيفية حول التدرج الاجتماعى إلى أن التفاوت يصير شرعياً بواسطة الإجماع الناشئ عن القيم وتذهب إلى أن المساواة فقد تبريراً قوياً للتفاوت، فإذا كان للجميع فرص متساوية فى أن يصبحوا غير متكافئين.

---

(1) أمل عبد الفتاح عطوة: مرجع سابق، ص 212.

(2) عدلى محمود السمرى: علم الاجتماع الجنائى، دار المسيرة، 2000، ص 364-365.

ويميز دارندورف بين أربعة أشكال التفاوت:

1- الاختلافات بين البشر وفق النوع وطابع الشخصية والاهتمامات والمصالح.

2- الاختلافات وفق مراتب الذكاء والإبداع والقوة.

3- الاختلافات فى المكافآت.

4- اختلافات التدرج الاجتماعى المرتكزة على الشهرة والثروة وتغيرها عن المكافات الاجتماعية.

وقدعرفت المجتمعات الطبقية ثلاثة نماذج الملكية الاستغلالية العبودية والإقطاعية والرأسمالية ويرتبط كل نموذج منها بمضمون اجتماعى واقتصادى وطبقى محدد ويحدد مستوى تطور قوى الإنتاج فى كل تكوين اقتصادى اجتماعى.وتتم عملية إعادة الفقر كمحصلة لعملية "إعادة الإنتاج الاجتماعى، وهى العملية التى تحقق إعادة الخلق الدائم شروط استمرار علاقات الإنتاج السائدة فى تكوين اقتصادى واجتماعى. (1)

(ب) المرأة الفقيرة

تمهيد

يوجد الآن فى العالم أكثر من بليون نسمة يعيشون فى ظروف فقر غير مقبولة فى البلدان النامية والأغلبية منهم من النساء . وفى العقد الماضى نجد تزايد فى عدد النساء الفقيرات بنسبة تفوق عدد الرجال. فالفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد كما أنها ذات منشأ وطنى ودولى على السواء. وكانت للتحولات الاقتصادية التى شهدها العالم من خصخصة وسياسات الاقتصاد الكلى تأثير بشكل عميق على التنمية الاجتماعية فى البلدان النامية .

وذلك الاتجاه من شأنه أن يؤدى إلى زيادة فقر المرأة بدرجات تتفاوت من منطقة لآخرى بالإضافة لتفاوت السلطة الاقتصادية بين الجنسين التى أسهمت هى الآخرى فى زيادة فقر المرأة وكان للهجرة الرجل أثر على تغيير هياكل الأسرة مما أدى لوضع أعباء على المرأة لا سيما المرأة المسؤلة عن تلبية احتياجات عدد من المعالين . (2)

أكد المؤتمر العالمى الرابع للمرأة أيلول/ سبتمبر 1995بكين – الصين ، العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام على إدراك أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ذات جذور محلية ودولية وأن تحليل ظاهرة الفقر لا يجب أن يأخذ فى الاعتبار المتغيرات الاقتصادية فقط، ولكن المتغيرات الاجتماعية أيضا خاصة الأدوار الاجتماعية حسب النوع ومحدودية الوصول إلى الخدمات

(1) حسنين حسين كشك، إعادة إنتاج الفقر ومواجهته فى القرية المصرية، دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه، 2004، ص 16.

(2) الأمم المتحدة : المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، بيجين، 1995، ص21 ،22 .

الصحية والتعليمية والمساعدات الاجتماعية. [1] وقد أفرزت التحولات العالمية المعاصرة مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى انعكست على أوضاع المرأة وقضاياها عالمياً ومحلياً والتى انعكست على واقعها المعاش وقد تجسد ذلك فى قضية إفقار المرأة و قضية المرأة المعيلة. [2]

وهناك ثلاث فرضيات تفسر إفقار المرأة وهم أن حدوث الفقر يكون بمعدل أعلى بين النساء عنه بين الرجال بل أن مدى الفقر بين الأطفال فى المنازل التى ترأسها النساء أعلى من المنازل التى يترأسها الرجال. كما أن الكبار من النساء أكثر احتمالية للوقوع فى الفقر من الرجال وعرضة للأجور الأقل. كما أن فقر الأطفال فى المنازل التى تعولها المرأة أعلى بكثير من تلك التى يعولها الرجل ويشمل إفقار المرأة مضامين مختلفة ذات صلة بقضايا عدم المساواة inequality الاقتصادية التى تتعرض لها النساء وعدم كفاية الفرص المتاحة لهم فى مجلات التعليم والصحة والعمل الرسمى والغير رسمية. [3]

و تستند الدراسات فى خصوصية أوضاع الفقر عند المرأة إلى عدة اعتبارات بعد أن ظهرت دراسات متعددة حول المرأة والتنمية من منطلق أن النساء يمثلن أفقر الفقراء وقد شاع استخدام مفهوم تأنيث الفقر إلى ما يلى :

1- أن النساء فى فئات الدخل الدنيا يكن فى حاجة شديدة إلى العمل ، لأن دخل رب الأسرة لا يكفى لمتطلبات المعيشة الأساسية .
2- أن المستوى المعيشى للأسر الفقيرة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الاقصادى للمرأة فى هذه الأسر
3- تزداد أهمية دور المرأة الإنتاجى مع ازدياد حدة الفقر ، حيث أن مهامها فى إعادة الإنتاج لا تقل مما يضاعف من عبء العمل الواقع على النساء.
4- إن النساء الفقيرات يكن أقل إنتاجية من الرجال عادة ، ومن ثم يحصلن على عائد من العمل أقل من عائد عمل الرجال (لإنهن يمارسن المهام التى تستخدم عادة أساليب إنتاجية تقليدية) .
5- أن النساء أقل قدرة فى الحصول على الائتمان وغيره من الخدمات افنتاجية بالمقارنة

---

(1) نجوى الفوال وآخرون، المؤتمر السنوى التاسع قضايا الفقر والفقراء فى مصر. 22- 24 مايو 2005. القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. المؤتمر السنوى التاسع. المجلد الأول. 2010.ص 193، 194.

(2) السيد عبد العاطى، حسن محمد حسن، السيد محمد الرامخ: قراءات معاصرة فى علم الاجتماع، مطبعة الوالى، 2006، ص 39.

(3) أمل عبد الفتاح عطوة شمس: مرجع سابق، ص 190،191.

بالرجال كما أنهن أقل اكتساباً لخصائص رأس المال البشرى مما يضعف من قدرتهن على كسب الدخل سواء عملن بأجر أو لحسابهن الخاص .

6- توجد نسبة غير قلية من الأسر التى ترأسها المرأة ، وبالتالى تصبح المرأة هى المسؤلة الرئيسية عن رعاية الأسرة وإعالتها . [1]

تكمن المشكلة الأساسية التى تواجه فقر المرأة فى مصر هى كيفية تطوير برامج المساعدة الاجتماعية وخلق فرص عمل جديدة مفيدة. كما أن الثلث من النساء الفقيرات فى مصر (15 سنة فأكثر) يستطعن القراءة والكتابة بالمقارنة بأكثر من 60 فى المائة من الذكور الفقراء[2].

أولاً: مفهوم المرأة الفقيرة

هناك اتجاهين رئيسين لتحديد الفقر وهما الاتجاه المطلق والاتجاه النسبى .

الاتجاه المطلق: يقوم على أن هناك كمية محدودة من السلع والخدمات والتى ينبغى توفيرها لرعاية المرأة أو الأسرة وأولئك الذين لا يحصلن على هذا الحد الأدنى من السلع والخدمات الصحية والتعليمية.

الاتجاه النسبى : يشير إلى أن الشخص يعد فقيراً حينما يكون دخله أقل من متوسط دخل السكان.

ونلاحظ أن مفاهيم الفقر قد ركزت على فقر الدخل أو فقر الحاجات ولكن لم يعد هذا المفهوم يقتصر على البعد الاقتصادى المرتبط بالدخل بل أصبح ينظر إلى الفقير على أنه شخص مختلف عن الغنى فى كثير من الأوضاع التى يعيش فيها ونسق القيم الذى يتصرف على أساسه والتصرفات التى يختارها والمشاركة فى الحياة العامة .

ومن هنا أكد البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) عام 1996 لابد من تحول الاهتمام من التركيز فقط على فقر الدخل إلى التركيز على فقر القدرات للإشارة إلى قدرة الفرد على العمل والإنجاز والاختيار وتحقيق الذات . [3]

وبالتالى نجد أن الفقر ظاهرة اجتماعية وحالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة أما نجد أن الفقراء غير قادرين على زيادة دخولهم وعلى رأسهم المرأة لاتها أكثر الفئات التى تعانى من الفقر فى المجتمع لانها تفتقد المهارات المهنية الخاصة والتعليم والصحة والسكن والمشاركة السياسية والمشاركة فى صنع القرار وحرموا أيضاً من فرص عادلة للتملك

---

(1) محيا زيتون: مرجع سابق، ص 8، 9

(2) نجوى الفول وآخرون: مرجع سابق، ص583

(3) خالد فوزى صفى الدين: عن التدخل المهنى باستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، 2007، ص 9 ،10

ومن فرص المشاركة الاقتصادية واتخاذ القرارات ذات الصلة بإحداث تغيرات أساسية فى المجتمع.[1]

وقد أشار الباحث خالد فوزى صفى الدين فى دراسته عن التدخل المهنى باستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى أن مفهوم المرأة الفقيرة يرتبط أرتباطاً وثيقاً بمفهوم الفقراء النشطين اقتصادياً الذين تعوزهم القدرات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية مشروعاتهم ورفع مستوى معيشتهم .

ثانياً: مظاهر فقر المرأة ومؤشراته

هناك مجموعة من المؤشرات التى تقيس الفجوة بين النوع الاجتماعى وتنقسم إلى مؤشرات تقيس الفجوات بين الذكور والإناث على المستوى القومى ومؤشرات إقليمية على مستوى المحافظات والأقاليم والدول، ويشر مؤشر فجوة النوع الاجتماعى أنه على الرغم من التحسن الملموس فى معدلات القراءة والكتابة لدى الإناث وكذلك معدلات الإلتحاق بالتعليم والمشاركة فى القوى العاملة ومعدلات البطالة مازالت هناك فجوة بين الجنسين لصالح الذكور. [2]

وعليه فإن المؤشرات الواعية بالنوع الاجتماعى تكون مفيدة، لإعداد السياسات والبرامج والمشروعات وإجراءات الدراسات اللازمة. [3]

وهناك خمس معايير رئيسية لتمكين النوع الاجتماعى وفقاً للنتائج التى توصل إليها صندوق التنمية المرأة التابع للأمم المتحدة (unifem) وهم، المشاركة الاقتصادية، الفرص الاقتصادية، والتمكين السياسى، والالتحاق بالتعليم، والصحة والرفاهية.

أولاً: فبالنسبة للمشاركة الاقتصادية تشير الدراسة وفقاً للمؤشرات الرسمية أن هناك زيادة فى مشاركة النساء فى القوى العاملة فى الفئة العربية 15 سنه فأكثر، 18% عام 1996 إلى 31.4% عام 2004، بالإضافة لارتفاع معدل البطالة بين الإناث بسبب تقلص دور الدولة والقطاع العام كمشغل تقليدى للنساء مما أدى لإلتجاء النساء إلى الأعمال الإنتاجية المنخفضة خارج القطاع الرسمى وبصفه أساسية فى الزراعة بالإضافة لانخفاض الأجر الذى تتقاضاه المرأة مقابل عملها فى الزراعة ويغذى ضعف الإنتاجية إلى انخفاض مستوى التعليم ونقص المعلومات وعدم تملك أصول لضمان القروض. [4]

---

(1) حنان مكرم فرج: مرجع سابق، ص20

(2) البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى: مصر تقرير التنمية البشرية: 2005، مصر، 2006. ص36: 39

(3) أميمة أبو بكر، شرين فكرى: المرأة والجندر، إلغاء التميز الثقافى والاجتماعى بين الجنسين، دمشق، دار الفكر، ط 1، 2002، ص109

(4) مصر تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، 2005، ص 37، 39

وعن اسهام المرأة الفقيرة فى العمل نجد الأتى :

1- إسهام المرأة فى سوق العمل وحصولها على دخل ساهم به فى الوفاء بمتطلبات أسرتها بشكل خاص سواء فى الريف أو الحضر فالنساء اللائى يشاركن فى دخل الأسرة يتمتعن بسلطة وقدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة بما يتعلق منها بالأنفاق أو شراء مستلزمات الأسرة.

2- تلجأ بعض الفقيرات العمل كدلالات وذلك عن طريق شراء السلع المدعمة ويدعها فى السوق السوداء ويتحملن عبء القيام بهذه الأعمال بالوقوف ساعات طويلة فى طوابير المجمعات الاستهلاكية للحصول على هذه السلع كما يتحملن عبء إعادة تسويقها بأسعار مرتفعة يساهمن بفارق الأسعار فى دعم الأسرة.

3- تعمل نسبة كبيرة من الفقيرات كخدم فى المنازل، كما تقوم بعضهن بأنشطة تدر دخلا داخل المنزل ومنها حياكة الملابس وأشغال الكروشيه لتكون عونا لهن فى سد احتياجات الأسرة.

4- تنفيذ أنماط النشاط الاقتصادى الذى تساهم فيه المرأة الريفية مثل الأنشطة غير الزراعية وتزاول التجارة وتعمل بالوظائف الحكومية غير الماهرة (الدرجات العملاقة) وتربية الطيور وجميع المحاصيل.

5- تتعدد الأدوار الاقتصادية للمرأة فى المجتمعات البدوية مثل الرعى مقابل أجر أو بالمشاركة فى الإنتاج بالإضافة لجزر الصوف وغزله. أما فى المجتمعات الساحلية تقوم بعمليات غزل شباك الصيد يدويا وتنظيف الأسماك الضخمة خاصة لرواد أسواق الجملة. (1)

ثانياً:الفرص الاقتصادية وهى تتضمن الفرص التى نتاج للنساء عند دخولهم فى سوق العمل مثل الحصول على أجازة الأمومة أو رعاية الطفل، بما فى ذلك المزايا العينية والظروف الصحية وظروف العمل الآمنة مثل الرجال نتيجة ضعف إنقاذ القانون فى القطاع الخاص الغير رسمى بالإضافة للتمييز ضد النساء فى التشغيل وفى القطاع الخاص المنظم نتيجة الظروف التى يفرضها الزواج أو نتيجة إجازة الأمومة. (2)

ثالثاً: التمكين السياسى ويشمل مشاركة النساء فى مراكز صنع القرارات، ويتمثل التميز الكبير أمام التمكين السياسى للمرأة فى التغلب على القيم الراسخة التى تتسم بالتعصب للنوع الاجتماعى وكذلك إصدار بطاقات الهوية الشخصية حتى يكون للنساء كيانات قانونية ويؤهلهن بالتوصيات فى الأنتخابات.

رابعاً: الإلتحاق بالتعليم يغطى معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسى والثانوى والجامعى لكن مع تزايد الفقر يؤدى إلى مزيد من أتساع الفجوات فى النوع الاجتماعى كما توجد عدة عوامل

---

(1) علياء شكرى: مرجع سابق، ص 110: 115

(2) مصر تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق، ص 37، 39

تساهم فى انخفاض مستوى الإنجاز التعليمى للفتاه مثل القيود الثقافية وأعباء الأعمال المنزلية الثقيلة ومازالت معدلات البطالة بين النساء اللاتى استكملن التعليم الثانوى مرتفعة ومثيرة للإحباط.[1]

أما عن حق المرأة فى التعليم، فقد نص الدستور المصرى المادة 18 على أن التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامى فى المرحلة الإبتدائية، لكن الواقع يشير إلى أن نسبه النساء الملتحقات بالتعليم ومراحله المختلفة التى لا تساوى نسبتهم فى المجتمع، بالإضافة لارتفاع نسبة الأميه بين النساء مقارنة بالذكور وبخاصة تزداد نسبه الأمية فى الريف عن الحضر وذلك لمجموعه من المعوقات التى تعيق تعليم الإناث وهى المعوقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والذى أدت إلى وجود فجوة كبيرة فى التعليم بين الإناث والذكور . [2]

كما أضاف الاقتصاديين شكلاً جديد من الأمية وهو الأمية التكنولوجية التى تعانى منها المرأة وتأثيرها هذا على دور المرأة فى الإنتاج. [3]

وإشارة إلى أن الأمية فى مصر وخاصة بين الإناث فبالرغم من أن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسى لم ينخفض إلا أن القيمة الاجتماعية للتعليم قد تضاءلت لأنه لم يعد يقدم آفاق مستقبلية للحصول على وظائف حكومية وأمام هذه الضغوط تصبح الإناث أول من يحرم من التعليم بمبررات التقاليد التى تغرق بين الأدوار الاجتماعية للجنسين. أما حرمان الذكور من التعليم يكون على أساس الاحتياجات الاقتصادية الملحة والتى تعدم المساواة بين الذكور والإناث[4].

ركز سولتز على اعتبار التعليم هو رأس المال الذى يؤدى إلى التنمية الاقتصادية والطبيعية الوفيرة، كما انه من العوامل الرئيسية التى شكلت مجموعة العوامل الأخرى المطلوبة للإنتاج ومنها رأس المال المادى والتكنولوجيا والإدارة، وأشار لأهمية التعليم كنوع التنمية الاقتصادية فيما يخص العلاقة بين التعليم مخرجاته من مدخلاته "أعداد القوى العاملة" الذى اعتبرها نوع من الاستثمار الاقتصادى Economic Investment وأيضاً نوع من الاستثمار الإنتاجى productive Investment ودوره فى تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية، كما ركز على أهمية زيادة النفقات الاقتصادية للمؤسسات التربوية والتعليمية والتى لا تقل أهمية عن المؤسسات الصناعية الإنتاجية. [5]

---

(1) مصر تقرير التنمية البشرية: مرجع سابق، ص 37، 39

(2) شريف درويش اللبان: 2009، ص39

(3) انتصارالسعيد: المرأة المصرية ما بين الواقع و القانون، القاهرة، المنظمة العربية للإصلاح الجنائى، 2000، ص45

(4) انتصار السعيد: مرجع سابق، ص 45

(5) عبد الله عبد الرحمن: سوسيولوجيا التربية الحديثة، دمنهور، الدار العلمية، 2009، ص 208، 211.

خلصت الدراسات أن هناك عدد من المعوقات التى تواجه استخدام المرأة لتكنولوجيا الاتصال المعلومات فى الدول العربية والأفريقية خاصة وتتمثل أهم هذه المعوقات إلى افتقار البنية أساسية معلوماتية وشيوع الأمية وسيطرة اللغة الإنجليزية على شبكات المعلومات والاستثمار المحدود فى مجال تدريب النساء على الدخول إلى شبكات المعلومت ووصول المرأة المحدود لدورات تعليم أساسيات الكمبيوتر وبصفه عامة فإن النساء لا يشغلن وظائف تركز على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات Ict. Based professions وعندما يوظفن فى هذا القطاع يعطيهن أجور ومواقع متدنية.

كما تبين أن يمكن التغلب على الأمية الأبجدية والتكنولوجية وتسير التعليم والتدريب على شبكات المعلومات للنساء والفتيات وإتاحة الوسائل التكنولوجية فى مجالات تخص قضايا المرأة كالصحة العامة والإنجابية والتعليم وبخاصة أن النساء اللاتى يعملن فى تجميع أجزاء الكمبيوتر عرضة لاستنشاق المبيدات المستخدمة مع رقائق الكمبيوتر وهو ما يؤدى إلى إصابتهن بخلل فى جهاز المناعة وتشوهات الأجنة والإجهاض. (1)

فإذا كانت المرأة قد حرمت من فرص الإلتحاق بنظام التعليم أو الاستمرار فيه لمراحل فإننا نضيف لذلك ضعف وضعها التنافس فى سوق العمل وندرة الحصول على فرص عمل آمنه أو زيادة إنتاجية العمل الذى تقوم به يحرمانها من فرص التدريب وإكسابها مهارة جديدة ترفع من إنتاجها.

خامساً: الصحة والرفاهية تحاول هذه المجموعة من المعايير تقويم نوعية الرعاية المتاحة لنساء بالنسبة للصحة الإنجابية ورغم انخفاض معدل وفيات الأمهات إلا مازالت هناك مخاطر صحية مرتبطة بالنوع الاجتماعى مثل مشكلة ختان الإناث التى مازالت تمثل مشكلة نسبه عامة حيث تعرضت 90% من المتزوجات إلى تشوه فى الأعضاء التناسلية بالإضافة للقصور فى الوفاء باحتياجات تنظيم الأسرة، كما تؤدى الحواجز الثقافية والسلوكية التى تردد المرأة فى اللجوء إلى الأطباء الذكور وعلى مستوى الأسرة يبدو وأن هناك تقليل من شأن المرأة بالنسبة لمشاركتها فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحكم فى الخصوبة والشئون الجنسية والعنف الموجه للمرأة. (2)

أشار تقرير التنمية البشرية فى مصر 1996م أن حوالى ثلث الأمهات لا يستهلكن كمية من الحديد تكفى لتغطية 90% من المعدلات التغذية بها. كما أن هناك مجموعة من الأسباب التى تؤدى إلى سوء الحالة الصحية الخاصة بالأسر الفقيرة التى تعليها المرأة وهى كالأتى:

1- عدم القدرة على توفير القراءة والحصول عليه.
2- عدم توافر الرعاية المناسبة للأمهات والأطفال.

---

(1) شريف درويش اللبان: مرجع سابق، ص 39: 47

(2) مصر تقرير التنمية البشرية: مرجع سابق، ص37،39

3- عدم توافر الرعاية الصحية والشروط البيئية المعززة للصحة.

وهناك مؤشرات لسوء التغذية التى تعانى منها أسرة المرأة الفقيرة يمكن توزيعها لثلاث فئات:

الفئة الأولى: المرتبطة بالعنصر البشرى وما يمتلكه من مستوى تعليمى أو معرفه أو جزاء.

الفئة الثانية: ترتبط بالموارد الاقتصادية كالدخل وحيازة الأراضى وغيرها من الممتلكات.

الفئة الثالثة: خاصة بالدول وما توفره من مدارس وبرامج صحية وتوفير مياه شرب نظيفة وصرف صحى[1].

ثالثاً:عوامل مرتبطة بفقر المرأة

أ-عوامل مرتبطة بفقر المرأة (ماكرو): سياسات الهيكلة الرأسمالية وعلاقتها بالمرأة:

رغم الصحوة التنموية التى شهدتها دول العالم النامى فى فترة الستينيات ، ورغم انتشار مفاهيم المساوة والعدالة الاجتماعية والنمو مع التوزيع والحاجات الساسية خلال عقد السبعينات ، لكن هذه التنمية حدثت فى بعض الدول ولكنها لم تمتد لتشمل باقى الدول النامية ومنها مصر وبعض الدول العربية ، مما أدى لاقتراض بعض الدول من الخارج وبذلك خضعت الدول النامية لشروط المؤسسات الدولية باتباع برامج معينة وهى { التكيف الهيكلى } أو بمعنى آخر أعادة هيكلة اقتصادها فى اتجاه الرأسمالية ، ونتج عن ذلك تحولات خطيرة أهمها ارتفاع معدلات البطالة وازدياد حدة التفاوت فى الدخل واتساع نطاق الفقر.

فقد ظهر الانعكاس السلبى لبرامج الإصلاح الهيكلى على المرأة المصرية خلال فتر التسعينات فى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام المرأة بما لا يناسب مع مساهمتها فى سوق العمل قبل عملة التحول لاقتصاد السوق. كما تعد المرأة على مستوى العالم الثالث ومصر خاصة بمعزل عنها هى أولى ضحايا برامج الإصلاح الهيكلى ويمكن النظر إلى ما يلى:

1- ضعف تمثيل المرأة فى قوة العمل، كما أنها تمثل نسبة أعلى فى الوظائف مدفوعة الأجر.

2- مساهمة المرأة فى تحسين دخل الأسرة ضئيلة للغاية لنظرا لمحدودية مشاركتها فى سوق العمل

3- مستوى بطالة المرأة يبلغ ضعف المستوى بالنية للرجل.

4- تسرب البنات من المدارس.

5- تدهور الحالة الصحية بين الأمهات والبنات بين انخفاض الدخل وارتفاع التكاليف الفعلية للتعليم المجانى والخدمات الصحية المجانية.

6- مقارنة الأسر التى ترأسها أمرأة شدة الفقر أكثر يكثر من الأسر التى يرأسها الذكور. [2]

---

(1) وائل فوزى عبد الباسط محمد: مرجع سابق، ص 197، 198.

(2) نجوال الفولى وآخرون: مرجع سابق، ص 539.

ب-عوامل مرتبطة بفقر المرأة (ميكرو)

ونجد راى ستراتشى Ray Stretchy تحاول أن تبرر المركز المتدهور الذى تحتله المرأة بالنسبة للرجل وتدافع فى نفس الوقت عن النساء وتقول إذا رجعنا إلى أقدم العصور التاريخية لرأينا أن النساء كان لهن مكانة وشأن لأنهن النصف النوع البشرى. وترجع راى ستراتشى المركز المتدهور للمرأة إلى أربعة عوامل هى:

1- فروق الجنس:

تعتبر الفروق الجنسية بين الرجل والمرأة أساسى المشكلة فترى أن المرأة أضعف من الرجل ولولا أنها مهيأة للنهوض بأعباء الأمومة لما كان هناك تقسيم للعمل على أساس الجنس ولما نشأت عادة من العادات الخاصة الناشئة عن هذا التقسيم.

2 - النظم العسكرية:

حيث أن القتال المتواصل الذى انهمك فيه الجنس البشرى واضطلاع الرجل بالحرب والإغارة، وابتعاد المرأة عن ذلك النشاط العسكرى وبخاصة حيث كانت الحرب تعتمد على القوة الفيزيقية الفردية كان من الأسباب التى أدت إلى تدهور منزلة المرأة الاجتماعية.

3- القوة الاقتصادية:

حيث أن المرأة تقوم بالأعمال التى يترفع عنها الرجل، تحديد مركز المرأة، حيث كانت المرأة فى الماضى تعتبر وظيفتها دواب الحمل، وكم يتغير الوضع فى المجتمعات الحديثة، وإن كانت طبيعة النشاط الاقتصادى الذى تقوم به المرأة قد تغيرت بالضرورة، إلا أنها لا تزال تحصل على أجر أكثر انخفاضاً من أجر الرجل، ويستغنى عنها فى أوقات الرخاء.

4- الأفكار المعنوية:

أو كما تسميها رأى سترتشى قوة الرأى النظرى، فالمرأة كانت أقرب إلى الرفيق حيث كانت تقوم بالأعمال الشاقة، تسخر جهودها لخدمة القبيلة كلها ولا تأكل إلا من فضلات الرجال. [1]

رابعاً: أبعاد فقر المرأة

إذا كانت المرأة الفقيرة هى نتاج الأوضاع السابقة بين الفقراء، ذكوراً وإناثاً، فهناك أبعاد ومصادر أخرى لفقر المرأة تجعل فرص دخول النساء فى الفقر أكثر احتمالاً وفرص خروجهن منه أقل احتمالاً من الذكور. وترجع هذه الأبعاد إلى عمق تاريخى يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعى على أساس النوع الذى جعل أعمالاً متاحة للرجال لأسباب اجتماعية وثقافية، فأصبح الرجال يسيطرون على الأعمال الأكثر قيمة وتأثيراً فى توزيع مصادر القوة والهيمنة فى مستوى الأسرة و المجتمعات المحلية والأكبر.

---

(1) أمل عبد الفتاح عطوة شمس: مرجع سابق، ص 214.

كما توظف الإعلام والثقافة إلى إعادة هيمنة الرجل و تكريس ثقافة تبعية المرأة للرجل وتنشئة كل منها على هذا بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وإضعاف المرأة بهذه الصورة المركزة هى أكثر تعقيداً لأنها نتاج تراكمات مصادر القوة على مستوى المجتمع من الذكور والإناث.

يشير تقرير الفقر الريفى لعام 2001 أن النساء أقل قدرة على الوصول إلى الأرض والائتمان والتكنولوجيا، وقد يسفر ذلك على توارث الفقر عبر الأجيال. وفى بعض الحالات التى لا تكون فيها النساء أشد فقراً من الرجال، فإن أوضاعها أكثر هشاشة. (1)

تعيش فى مصر نحو 36% من الأسر الريفية التى تترأسها النساء فى فقر مدقع مقارنة بحوالى 28% من الأسر التى يترأسها الرجال ويرجع ذلك على معاناة المرأة الريفية العربية فى مختلف التمييز على أساس النوع وعدم المساواة فى الوصول إلى مورد الأرض والائتمان وخدمات التعليم والصحة والخدمات الإرشادية، كما تمارس العادات والتقاليد والأعراف محورا فى ترسيخ التمييز النوع فى المنطقة العربية.

أجمعت الثقافة المحلية أن المرأة تقوم بأدوار متعددة وتعتبر العمل الغير مدفوع الأجر هو من صميم مسئولياتها، على الرغم من الساعات الطويلة التى تقضيها فى العمل بالمزارع العائلية، ورعاية الأطفال، علاوة على الأعمال الكثيرة الروتينية الأخرى. بالإضافة إلى أن المرأة تنفق كل ما تكسبه من بيع المنتجات الزراعية والصناعات اليدوية أو الأجر الذى تتحصل عليه فى حالة عملها خارج بيتها لتلبية خامات أسرتها ولا تبقى غالباً لنفسها شيئاً بينما يدخل الرجل بالكثير مما يكسبه ولا يساهم فى الدخل الأسرى إلا بالقليل. (2)

كالعوامل السابقة ركزت على بعد أو آخر من أبعاد فقر المرأة أكثر من الرجل إلا أن هذه العوامل جميعا تتشابك وتتكامل منها عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التى تعانيها النساء فى مختلف المجتمعات الذى يؤدى إلى زيادة تكثيف البعد النسوى.

وحصاد العلاقات الطبقية وعلاقة النوع هى:

أولاً: فقيرة أو تتبع فقرها عن خلل وتناقضات توزيع الثروة والسلطة على مستوى المجتمع وبين الطبقات وبين الذكور والإناث.

ثانياً: إنها تعانى من الحرمان ومن معظم الأداء والتمكين.

ثالثاً: مطالبة بمهام إضافية كإدارة شئون الأسرة ورعايتها وإشباع حاجاتها.

رابعاً: مطالبة بالتخلى عن معظم إن لم يكن جميع متطلباتها الإنسانية والنقدية والعاطفية والجنسية.

---

(1) حنان مكرم فرج: مرجع سابق، ص 20.

(2) حنان مكرم فرج: مرجع سابق، ص 21.

خامساً: محملة بمصادر القلق والخوف من الحاضر ولا مفر لهم من معاينة وطأة الفقر وربما توريثه لأبنائها من بعدها ولهذه تعد المرأة الفقيرة والتى تعول أسرتها كما لو كانت فى حب للإقرار [1]

ورغم مجئ المرأة الفقيرة فى أسفل درجات سلم الفقر فأنه يمكن التمييز على مستوى هذه الدرجات من المرأة المعيلة الفقيرة فى الريف والحضر حيث أن الفقر أكثر على المرأة الفقيرة المعيلة فى الريف نتيجة لخلل تاريخى فى توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بين الريف والحضر لصالح الحضر.

وتشير الإحصاءات والبحوث إلى أن أعداد النساء على الترتيب هن الأرامل والمطلقات وزوجات المرضى بمرض طويل ومزمن، وأيضاً زوجات مهاجرين وباحثين عن عمل داخل وخارج حدود المجتمع المحلى الذى تعيش فيه المرأة.ويضاف إلى جوانب فقر المرأة الكوارث الطبيعية كالتصحر والزلزال والمياه والفيضان، كما زادت الحروب والصراعات العربية الفلسطينية والإسرائيلية وحصار عدد من الأقطار العربية العراق وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ولبيبا [2]

خامساً: فئات المرأة الفقيرة

وتشير الدراسات والإحصاءات الحديثة إلى أن أكثر فئات المجتمع معاناة من ظاهرة الفقر هى المرأة وذلك لأنها الأقل حظاً من التعليم والأقل تدريباً وتأهيل ومن تصبح الأقل حظاً من فرص العمل والحصول على أجر [3].

أولاً: وفقاً للتقسيم المكانى

1- فئة المرأة الفقيرة الريفية

يتبين أن أكثر فئات المجتمع المصرى بالتحديد معاناة من الفقر هى المرأة الريفية لأنها معرضة لخطر الإفقار وذلك نتيجة لتعرضها لعوامل متعددة تزيد من حدة الفقر عندها ومنها تحمل المسئولية الأسرية غير مدفوعة الأجر والتى يتم التقليل من قيمتها وتحد من الوقت المتاح أمامها للدخول فى أنشطة مدرة للدخل وتقلص فرص توظيف النساء ونقص الموارد وفرص الحصول على التعليم والتدريب وزيادة عدد الأطفال وإنجاب الأسر .

كما يعتبر إنك Enke البيئة الريفية هى السبب فى التخلف الذى توصف به المجتمعات النامية، فالبيئة الريفية متخلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً .لكن البعض الآخر يرى أن طبيعة المجتمع الريفى والتقاليد السائدة فيه لم تكن هى السبب فى تخلف المرأة الريفية وإنما

(1) المرجع السابق، ص23.

(2) حنان مكرم فرج: مرجع سابق، ص23.

(3) المرجع السابق، ص 21.

الاستعمار الذى لم يحاول النهوض بوضع المجتمع عموماً وعمل على تأكيد تبعية المرأة للرجل لتدعيم المشاكل داخل المجتمع، وسحب المرأة من مجال الإنتاج فى المجتمع ولقد أدى هذا إلى تأكيد الدور التابع للمرأة وأصبح عقبة فى سبيل تحقيقها الاستقلال الاقتصادى إلى تأكيد هذه التبعية بل أنه عمل على سحب المرأة من مجال الإنتاج الزراعى. (1)

الواقع أن الأبحاث التى أجريت بشأن مدى ارتباط دور المرأة فى الزراعة بمتغيرات مثل تكوين الأسرة وإمكانية الحصول على المواد الإنتاجية ونظم وملكية الأرض ونوع المحاصيل ودرجة المساهمة فى الإنتاج الحيوانى والعمر والمستوى التعليمى، حيث أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن المرأة الريفية لا تزال تواجه عوائق مثلاً الدور الإنجابى والأنشطة الإنتاجية التى تحتاج إلى يد عاملة كثيفة والتى تكون عادة غير مدفوعة الأجر وعدم المساواة فى فرص الوصول إلى الأرض والموارد المائية والأسواق والعادات التقليدية التى تمنع مشاركة المرأة فى صنع القرارات ذات الصلة بإنتاج المحاصيل وتقسيم العمل الزراعى على حسب نوع الجنس بما يزيد من الضعف الاقتصادى للمرأة وعدم المساواة فى الحصول على خدمات الإرشاد الزراعى والتكنولوجيا والتدريب والقروض ومع ذلك من آثار بالنسبة لإنتاجية المرأة الريفية.

وعلاوة على هذا فإن تقليل الإنفاق العام على الصحة والتعليم وكذلك تقديم الدعم المالى، سيؤدى كما فى حالة المناطق الحضرية إلى زيادة الوقت الذى تخصصه النساء الفقيرات للعمل الريفى الذى لا يدفع عنه أجر بالإضافة إلى اضطراهن لزيادة الأنشطة الاقتصادية المدفوعة وغير المدفوعة الأجر التى يقمن بها خارج المنزل وهذا أيضاً دليل على أن هذا الاتجاه سيكون على حساب الفتيات اللواتى يبقن فى المنزل واللواتى يتوقع أن يتولين مسئوليات المنزل بدلاً من أمهاتهن ومع تزايد الفقر قد تنضم الفتيات الريفيات إلى القوة العاملة الرخيصة أو يرغمن على الزواج المبكر وهو نمط يبدو أنه يديم تأثيث الفقر فى الريف(2).

ويشير أحدث تقرير للتنمية البشرية فى مصر لعام 2005 إلى تركز الفقراء فى المناطق الريفية حيث يعانون من الفقر المادى وفقر القدرات، مما يعنى أن الفقر المادى يكون من أسوء حالاته فى المناطق الريفية وأن مشكلات فقر القدرات (التعليم والصحة والتغذية) وانخفاض العمر المتوقع عند الميلاد والإسكان هى أكثر شدة فى المناطق الريفية.

2- المرأة فى الأسر الحضرية ذات الدخل المنخفض

إن تقليل الإنفاق العام فيما يتعلق بإعادة هيكلة الاقتصاد قد أدى إلى نقص الاستثمارات العامة فى قطاع الخدمات الاجتماعية وفرض رسوم على الخدمات التعليمية والصحية التى كانت

(1) أمل عبد الفتاح عطوة شمس: مرجع سابق، ص 213.

(2) الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 24،25.

من قبل مجانية وتقليل أو إلغاء الدعم المالى على السلع الأساسية وزيادة صعوبة الحصول على الوظائف فى القطاع الرسمى.

والأدلة تشير فيما يتعلق بمصر أن هذه التطورات لها آثار ضارة على المرأة فى الأسر الحضرية المنخفضة الدخل وتخفيض الإنفاق العام سيزيد من الأعباء المتصلة بالدور الإنجابى للمرأة كما سيرغم النساء الفقيرات على تخصيص مزيد من الوقت لتقديم الخدمات المنزلية من أجل زيادة البنود التى يغطيها دخل الأسرة مقابل الإنفاق وفى الوقت نفسه النساء الفقيرات سيكن بحاجة إلى العمل ساعات أكثر خارج المنزل لضمان دخل نقدى كاف للمساعدة فى تغطية الحاجات الأساسية لأسرهن.

تشير الدلائل إلى أن الأزمة الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد لهما آثار سيئة على الأسر التى تعولها المرأة، وكشفت دراسة أجريت مؤخراً على حى حضرى فقير فى القاهرة أشارت أن أولئك النساء كن أميات وإما أرامل أو مطلقات كما أن الدخل لأولئك النساء كان يميل إلى أن يكون نصف الدخل المناظر للأسر التى لها عائل من الذكور. كما أنهن كن يعشين فى وحدات سكنية ذات مستوى أكثر انخفاضاً وكن يمتلكن سلعاً استهلاكية معمرة، وأضاف المؤلفون أنه لا يمكن تقييم هذه الدراسة الميدانية دون إجراء مسوح أخرى، حيث أن فائدتها تتمثل أساساً فى قوتها مؤشراً للمسائل الرئيسية التى لها صلة بالمرأة والفقر فى المناطق الحضرية فى مصر[1].

كما أن هناك ارتباط بين الفقر فى المناطق الحضرية وزيادة عدد الأسرات التى تعولها إمرأة من المفيد ربط هذه الدراسة بمسح للنساء الفقيرات الذى أجرى فى بعض المناطق الحضرية لبلد عربى أخرى وهى تونس وتشير هذه الدراسة إلى سعة حيلة النساء اللواتى يعيشن فى فقر مدقع بل تكشف أيضاً عن أن النساء الفقيرات يملن بصفة عامة إلى أن تكون تصرفاتهم أفضل من الرجال الذين يعيشون فى نفس الظروف المماثلة . ويعزز الباحثون هذه النتيجة غير المتوقعة إلى نوع الاستراتيجية التى تستخدمها النساء الفقيرات اللواتى يعلن أسرهن على استعداد للجوء إليها من أجل التغلب على فقرهن، كما يبدو أن أولئك النساء ينتظرون لتغير ظروفهن ومحاولة التحسن فى الوضع الاجتماعى المنخفض نسبياً كإناث يفتقرون إلى دعم الذكور فى المجتمع التونسى بما يثير إلى مرونة أدوار النساء المتعلقة بنوع الاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة.

وعلى النقيض الأسر التى تعولها إمرأة فى دراسة حالة أجريت فى مصر تتحاشى تعريض نفسها لمخاطر لا مبرر لها وذلك جزئياً لعدم وجود شبكات الأمان الاجتماعى والاقتصادى الملائمة ومع ذلك فإن دراسة أخرى تتعلق بالفقر فى المناطق الحضرية فى مصر.

قد كشفت عن أن النساء يكملن مجموعة من الاستراتيجيات التى تكفل لأسرهن البقاء فى

---

(1) الأمم المتحدة: مرجع سابق، ص 18،19.

وقت الشدة الاقتصادية دون أن تستسلمن للقدرة وهذا يشير إلى أن هناك مجموعة واسعة من الموارد يمكن للأسر الاعتماد عليها كى تحافظ على بقائها و بذلك يمكن أخذها فى الأعتبار عند وضع استراتيجية لتخفيف حدة الفقر، لذلك يجب توخى الحذر عن وضع تعميمات من نتائج الدراسات التجريبية[1].

وعلاوة على هذا فإن التعريفات الأولى التى وضعت فى السبعينات للقطاع الرسمى كانت تميل إلى حد كبير لإغفال الاهتمام الخاص بالمرأة. وتشير المقارنات بين البلدان أن الأنشطة الاقتصادية للمرأة الفقيرة تكون متمركزة فى القطاع غير الرسمى بل تكون فى شكل مهام محددة مرتبطة بتقسيم العمل على حسب نوع الجنس فى مجتمع معين بالإضافة إلى هذا فإن عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى يعكس ضعفها الناتج عن تبعيتها فى المجتمع وهو ما يجبرها عدم وجود فرص فى عمل رسمى على لجؤها أساساً إلى عمل لحسابها الخاص فى أعمال تحتاج إلى يد عاملة كثيفة من أجل ضمان البقاء لأسرتها.

وقد بينت دراسة أجريت على بعض النساء فى عمان، حيث أن النساء يكملن دخل الأسرة من خلال القيام بأنشطة مدرة للنقد ويقمن بها داخل المنزل مثل صناعة الملابس، وقد تقوم نساء أخريات ببيع أصناف غير متوفرة فى السوق المحلى اشتراها لهن أقاربهم الموجودون فى أماكن أخرى وفى الحالتين لا تخرج المرأة إلى الساحة العامة لبيع أشيائهن بل يبيعنها مباشرة للنساء أخريات أو عن طريق وسطات وذلك ضمن الالتزام الدقيق بمظهر العزلة التقليدية المطلوبة من المرأة فى هذا السياق الاجتماعى العمانى الخاص[2].

وتقدم دراسة أجريت فى لبنان عن الطريقة التى يتجه بها القطاع غير الرسمى إلى أن يكون مصدراً رئيسياً للقمة العيش بالنسبة للنساء منخفضات الدخل، تؤكد على الارتباط القائم بين نوع الأنشطة غير الرسمية التى تقوم بها المرأة والمفاهيم التقليدية لدورها المتعلق بنوع الجنس فى المجتمع اللبنانى وفيما يتعلق بالنساء الحضريات فإن أنشطتهن تتراوح من صناعة الملابس وأشغال الإبرة والتطريز والأعمال التى يمكن بها دخل الأسرة يجتذب مجموعات أكبر من النساء مقارنة بالأنشطة التى تنطوى على القيام بأعمال خارج المنزل.

ودراسة الحالة تؤكد نوع المعوقات التى تواجه المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى، ومن بينها الحصول على القروض ومنافذ التسويق، وعدم كفاية الحماية التى توفرها تشريعات العمل ونقص فرص التدريب من أجل تحسين مهاراتهن.

وملخص دراسة أجريت فى المناطق الحضرية فى الأردن بأنه هناك ارتباط بين مستوى

---

(1) المرجع السابق، ص 19.

(2) الأمم المتحدة: مرجع سابق، ص 20.

مهارة العمال ودرجة الاستقلالية وضمان الوظيفة التى يتمتعون بها مع وضح العمال غير المهرة والعمال العاجزين عنه ضمان وظيفة ثانية فى مرتبة تصبح فى أسفل الطبقات الاجتماعية، وبالنسبة للمرأة الفقيرة فى الحضر فى الأردن غير المتعلمة وغير الماهرة تعمل فى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لأنها الوسيلة الوحيدة للبقاء وهذا النوع من العمل سيؤدى إلى إدامة ضعفها الاقتصادى، بالإضافة لأن هذا العمل لم يفرز من وضعها الاجتماعى داخل المجتمعات التقليدية.

ثانياً: فئة المرأة الفقيرة المعيلة

استحوذت الأسر التى ترأسها المرأة اهتمام خاص فى الدراسات حول علاقة المرأة بالفقر ويجرى احياناً التميز بين نوعين من النساء رؤساء الأسر ؛ فنجد النوع الأول ترأس المرأة الأسرة بشكل إسمى وفعلى وذلك فى حالات الطلاق أو وفاة الزوج . والنوع الثانى ترأس المرأة الأسرة بشكل فعلى ولكنه غير، مثل حالات هجرة الزوج وتعدد الزوجات وإعاقة الزوج والهجر والحالات التى تكون المرأة فيها هى المسئولة عن إعالة الأسرة . وتتركز رئاسة المرأة للأسرة بشكل أكبر فى الحضر . [1]

قد أشار صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة أن الأسر التى تترأسها النساء هى السر التى لا يوجد فيها ذكور بالغين بسبب الطلاق أو الانفصال أو الهجرة أو الترمل أو الأسر التى لا يساهم الرجال فيها على الرغم من وجودهم بداخل الأسرة بسبب المرض أو الإدمان الكحولى أو المخدرات . [2]

إجمالاً تشير الدراسات لوجود ضعف خاص لدى الأسر التى تعولها المرأة خلال الأزمات الاقتصادية، بما فى ذلك الإرتباط بين الفقر وأنشطة القطاع غير الرسمى. وتحكى هذه الأمثلة لمدى هشاشة هذه الأنشطة بسبب العوائق المتعلقة بنوع الجنس والعوائق الاجتماعية الاقتصادية الثقافية، كما أن ضعف الأسر التى تعولها امرأة مرتبط بما كانت المرأة تقوم بدور رب الأسرة مؤقتاً أو بصفة دائمة[3].

يمكن الأشارة لمجموعة المشكلات التى تواجة المرأة المعيلة وهى أولاً المشكلات الاجتماعية التى تشمل التفكك الأسرى وانحراف الأبناء وثانياً المشكلات القانونية والتى ترجع لأسباب عدم حيازتها للأوراق الرسمية وعدم المعرفة بحقوقها القانونية والذى يؤدى إلى تأخر الفصل فى قضايا الطلاق والنفقة ونفة الصغار والميراث وثالثاً المشكلات النفسية وتشمل عدم الرضا عن الذات وعدم وجود توازن نفسى والافتقار للدعم المعنوى ورابعاً المشكلات الصحية والتى ترجع

(1) محيا زيتون: مرجع سابق، ص 9، 10 .

(2) حنان مكرم فرج: مرجع سابق، ص 8.

(3) الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 21.

أسبابها إلى تعدد أدوارها وشعورها بالعزلة لعدم وجود شريك لمساندتها ونتيجة للظروف العمل السيئة التى تتعرض لها وقلة ما تحصل عليه من غذاء . (1)

فئات المرأة المعيلة وفقاً للحالة الزواجية

1- المرأة العيلة الأرملة : تعانى معظمهن من الأمية وكبر السن ومن الصعب أن تتوفر لهن فرص عمل تدر دخلاً فى معظم الأحوال ، مما يزيد من صعوبة الحياة بالنسبة لهذه الفئة من النساء إذا كان الزوج المتوفى يترك خلفه أى مورد للمعيشة لأسرته مما يزيد من الإعباء والمسؤليات وتعيش الأرملة إما أسرة معيشية مع أولادها أو تقوم مع الأسرة المعيشية لعائلتها أو تتجه إلى الإقامة مع أسرة الزوج المتوفى .تتعرض لقضايا الميراث الذى يؤل إليها من زوجها أو أبيها أو أمها وقضايا التعويضات فى حالة وفاة عائل الأسرة بسبب وفاة .

2- المرأة المعيلة المطلقة :توجد مجموعة النساء المطلقات بشكل أقل شيوعاً فى المجتمع المصرى من النساء الأرامل ، حيث أظهرت دراسة هدى بدران أن نسبة قليلة من المطلقات هن الاتى يحصلن على نفقة من الزوج وهذه النفقة لا تكفى احتياجتهن المادية. كما أن تدنى خصائصهن التعليمية لا تمكنهم من الحصول على فرصة عمل ملائمة وتختلف أنماط الإقامة بالنبسة للمطلقات فمعظمهن يعشن فى أسر معيشية لأسرهن. كما ان المطلقة لديها اتجاه للزواج مرة آخرى . تعانى قضايا النفقة والحضانة . (2)

3- المرأة التى تعيش وحدها :هى فئة النساء التى يعيشن وحدهن دون زواج أو دون وجود أقارب آخرين ، وهذا النمط أكثر شيوعاً فى المناطق الحضرية ، كما تعكس دراسة هدى بدران انخفاض خصائص هذه المجموعة عن النساء الاتى تعيش بمفردها وقد أكدت أن حوالى الربع منهن ليس لديهن دخل من أى مصدر والتى تحرم من الميراث .

4- المرأة المتزوجة : تمثل هذه الفئة النساء التى يعلن أسرهن إما لهجرة الزوج أو مرضه أو عجزه عن العمل أو انفصالة عن أسرته ولعل السبب هو تزايد معدلات هجرة الذكور وهذا إلى جانب عدم استقرار أوضاع الأسرة وتعرضها للهجر أو الانفصال .

---

(1) شيماء على محمد: دور المنظمات الاجتماعية فى مواجهة مشكلات المرأة المعيلة، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، 2007، ص 75:82.

(2) انظر إلى المراجع الآتية:

- أسماء محمد عبده موسى: الأدوار المتغيرة للنساء المعيلات فى مجتمع حضرى، دراسة سوسيولوجية فى مدينة المنصورة ، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة،2006، ص90: 92 .

- شيماء على محمد السيد: مرجع سابق، ص77

ثالثاً: وفقاً لقطاع العمل

فئة المرأة الفقيرة العاملة غير الماهرة

يمكن تعريف المرأة الفقيرة العاملة إجرائياً بالتالى :

- المرأة النشطة اقتصادياً التى تدير مشروعات متناهية الصغير وتقبل الأنضمام إلى مجموعة تضامنية للحصول على قرض ائتمانى وتقبل العمل بسياسات برامج مساعدة الفئات الأكثر احتياجاً كما أن المشروع الذى تديره هو المصدر الوحيد لدخلها و تعتمد فى مشروعها على أصول إنتاجية تقليدية .لا يقل سنها عن 18 سنه ولا يزيد عن 55. تحتاج إلى تنمية قدراتها الإدارية والفنية والتسويقية لتحسين أداء مشروعها الحرف .

1- المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى

تتعرض المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى لمظهرين من مظاهر تأنيث الفقر الأول يرتبط بتهميش القطاع غير الرسمى الذى تمثل النساء الغالبية العظمى للقوى العاملة فية ويرتبط المظهر الثانى بتهميش المرأة ذاتها وحرمانها من خدمات الرعاية باعتبارها أكثرفئات السكان فقراً.

ويمكن النظر للفقر الذى تتعرض له المرأة فى القطاع غير الرسمى كظاهرة متعدده الأبعاد فهو يتعدى الحرمان المادى إلى سوء الأحوال الصحية والتعليمية للمرأة بالإضافة لقلة فرص التدريب وتنمية المهارات التى تحصل عليها المرأة بالإضافة لتنمية وعى المرأة بمشكلاتها وقضاياها واكسابها الثقة والقدرة على التوجه الذاتى لتحسين ظروفها المعيشية على المستوى الاجتماعى والاقتصادى .

كما يتضح أن المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى تعانى أشكال من التهميش والحرمان والأستبعاد الاجتماعى مقارنة بنظيرتها العاملة فى القطاع الرسمى وبالتالى لابد من تصميم برامج للتدخل تستهدف هذه الفئة من أجل تمكينها من تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة للخدمات التى تحتاجها المرأة . [1]

فئة المرأة الفقيرة المعيلة العاملة فى القطاع الرسمى وغير الرسمى :

هناك مجموعة من الخصائص تميز النساء العاملات :

1- بعض النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى من الأرامل أو المطلقات

2- غالبية النساء العاملات أميات ومحدودات المهارة والخبرة

3- غالبية النساء العاملات فى هذا القطاع ينحدرن من أسر فقيرة ومحدودة الدخل

---

(1) خالد فوزى صفى الدين نصر: التدخل المهنى باستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتمكين المرأة الفقيرة العاملة بالقطاع غير الرسمى، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، 2007، ص3 : 9.

4- معظم العاملات فى هذا القطاع كن ربات بيوت ، وهن المعيلات الوحيدات لأسرهن[1]

سادساً: مكانة المرأة الفقيرة

وبالرغم من أن الشريعة الإسلامية أعطت المرأة الكثير من حقوقها فقد سلبها المجتمع والتقاليد والعادات الدخيلة على الدين هذه الحقوق مثل (حق المرأة فى الميراث) والظلم الذى تتعرض له فى بعض المجتمعات، وبخاصة فى صعيد وريف مصر، حيث يتولى الأخوة الذكور والأعمام على حقوقها بدعوى إن الأموال والأرض ستصل للغرباء أى زوجها وأبنائها مع العلم أن الإسلام أعطاها حقها فى الميراث. [2] نجد أن المرأة عليها عبء كبير فى الأسرة والمجتمع، فى نفس الوقت ينظر إليها نظرة متدنية من قبل المجتمع الحضرى، وحتى الرجل فى المجتمع الريفى.

فيعتبر هذا عرف اجتماعى سائد ومتشبع فى الدول الإسلامية ولا يقوم على تشريع دينى ولكنه يحمل من الفاعلية ما يساوى أو يفوق النص المقدس الصريح، فلم يتضمن الإسلام مثلاً أى دعوة لحرمان المرأة من التعليم والعمل لكنه الشائع ... ويكتسب هذا العرف أو السلوك صفة الحقيقة الواقعية والتقليد الذى يصعب استبداله والتصدى له مختلطا بالعقائد الدينية. [3]

ويظهر سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها المطلقة للرجل وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر والأعتقاد أن مكان المرأة بالبيت، وعدم الثقة فى المرأة وتدعم هذه العادات والتقاليد هذه القيم بالإضافة إلى التراث الشعبى بما يعكس من الأمثال الشعبية مثل (لا تأمن للمرأة وتنحكى، ولا للشمس إذا ولت) (من أعطى سره لأمراته، يا طول عذابه وشتاته).

كما أنه لا يجب الثقة فى المرأة وألا تستشار فى أمر من الأمور، وحتى إذا شاورهن أو أخذت برأيهن فإن رأيهن يجب ألا يعتد به (شاورهم وأخلق شورهم) لأن (شورة المرأة إن صحت تاخذ ميت سنة إلى الوراء).ولعل الفروق الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الجنسين هى من صنع المؤسسات الاجتماعية التى صياغها الرجل فى قديم الزمان . ولقد أثبتت التجربة الإنسانية أن طاقات المرأة وقدرتها قابلة للنمو على عدم المساواة مع الرجل إذا كان هناك تكافؤ للفرص ما أزيلت الحواجز والقيود.

---

(1) شيماء على محمد السيد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 85 .

(2) أمل عبد الفتاح عطوه شمس: مرجع سابق، ص217، 218.

(3) المرجع السابق، ص218.

سابعاً: أدوار المرأة الفقيرة

تتعدد الأدوار المنوطة بالمرأة الفقيرة وهى :

1- دور المرأة فى الأنفاق

فهى تشارك فى توزيع بنود الإنفاق فى الأسرة الريفية والحضرية وفى هذه الحالة يصبح دور الزوجة موضوعاً للمناقشة وثم توزيعه على بنود الأنفاق شهراً بشهر أو أسبوعاً بأسبوع أو يوماً بعد يوم وتشير الدراسات إلى أن الزوجات فى مثل هذه الحالات قد يشاركن فى دخل الأميرة بنصف يفوق نصيب الرجل علاوة على المرأة ومشاركتها التى تكتسبها من إسهامها فى صفوف العمل، كما تلجأ إلى الأقتراض أو تلجأ فى حالات قليلة وخاصة فى الشريحة العليا من الفقراء إلى رهن أو بيع ما تقتنيه من أشياء ذات قيمة مقطعة من الحلى أو النحاس أو تلجأ للشراء بالتقسيط فى حالة وجود حالات ملحة يصعب تأجيلها أو تلجأ لنظام الجمعيات كى تدخر مبلغاً من مال يعينها فى الأنفاق كمواقف الأعياد والمناسبات وتدبير نفقات التعليم. (1)

2- دور المرأة فى الإعالة

تزايد نسبة النساء الفقيرات بشكل يوضح فجوة بينهن وبين نسبة الذكور، وتختلف الآراء فى المجتمع من المناطق الحضرية إلى الريفية بشأن وضعية المرأة عموماً وبشأن خروجها للعمل خصوصاً ، وهى آراء يختلط فيها الرأى الدينى بنمط العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع المحلى ، كما يعتبر تقيد الخروج للزوج أو العائل الرئيسى للأسرة بسبب مرضه ساهم فى تأثير دور المرأة فى اعالة الأسرة الفقيرة بالإضافة للعوامل الثقافية فى بلورة دور المرأة فى الأسرة(2)

قد لا تستطيع المرأة الريفية القيام بجمع الأدوار المطلوبة منها على النحو المذكور وإذا كان عدم قيام المرأة الريفية ببعض أو كل تلك الأدوار على الوجه الأكمل يعزى أحيانا إلى اقتصادها للقدرات التى تمكنها من ذلك فإننا هنا نهتم بالظروف الاجتماعية التى تعوق المرأة الريفية عن القيام بواحد أو أكثر من أدوارها الاجتماعية المذكورة مشكلة اجتماعية فقد أمكن تحديد مشكلات المرأة الفقيرة الريفية هى مشكلة الأمية والمرض تسلط الزوج وتسلط الحماه ومشكلة الإنجاب والعنف وغياب الزوج وضعف مساحة المسكن وصراع الأدوار والخلافات العائلة والتمييز ضد المرأة وقلة فرص العمل وانخفاض الأدوار والاغتراب ونقص الخدمات الصحية والتعليمية(3).

فى دراسة عن الدور الوظيفى بين الزوجين فى الأسر المصرية وجدت سامية السعاتى

---

(1) علياء شكرى: مرجع سابق، ص 116: 118.

(2) المرجع السابق، ص 110: 115.

(3) تيسير قاسم عبد الله إسماعيل: لمشكلات الاجتماعية التى تواجه المرأة الريفية فى المجتمعات التقليدية والمستحدثة، جامعة طنطا، رسالة ماجستير، 2007، ص 23، 24

أن المرأة المصرية الفقيرة هى الأمية الريفية الأكثر كدحاً من الرجل لكنها أقل مكانة منه وقد نجد الزوج فى الريف فى الفئات الفقيرة الكادحة موزع بين عمالة قصيرة متكررة وبطالة طويلة متكررة أيضاً فإن الزوجة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط، إذا أنها مشغولة بشتى الأعمال المتدنية والمنزلية ورعاية الأطفال وتربية الدواجن والأغنام هذا فضلاً عن مساعدتها لزوجها فى الفلاحة كثير من الأحيان.

كما أكدت الدراسة أن اشتغال الزوجات الريفيات الفقيرة بأجر لا يغير عن دورهن التقليدى فى الأسرة وأن اشتراك الزوجة الريفية فى اتخاذ القرار وغنما يرتبط بعوامل أخرى مثل: مدة الزواج، وإنجاب الأبناء وبخاصة الذكور. كما أن العوامل التى ساهمت فى بلورة دور المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية هو تغيب الزوج.

كما ذهبت الدراسة إلى أن إلى نسبة الأمية العالية بين النساء الفقيرات فى مصر والتى ترتفع بشكل كبير لدى الفقيرات الريفيات. فالمرأة الأمية الفقيرة لا تستطيع أن تشارك فى التنمية بقدر الذى تستطيعه لو أنها تعلمت. حيث أن المرأة المصرية الفقيرة فى الريف تلجأ إلى السحر والخرافات فى حل كثير من المشكلات التى تعترضها فى حياتها وفى هذا تعويق لمشاركتها التنموية وبخاصة ما يتعلق بتنشئتها لأبنائها ومعاملتها لزوجها. (1)

تكتشف نتائج الدراسات والبحوث عن تنوع الأدوار الاقتصادية للمرأة الفقيرة فى الريف والحضر على السواء وكذلك المجتمعات البدوية والساحلية فى مصر، ففى الطبقة الريفية الحضرية، يشير إحدى الدراسات إلى أن الظروف المادية القاسية االتى تواجه الفقراء تجبرهم على أوضاع معينة فهى تجبر المرأة على العمل كما لو كانت رجلاً .

كما تلجأ بعض فقيرات الحضر إلى العمل كدلالات، وذلك عن طريق شراء السلع المدعمة وبيعها فى السوق السوداء ويتحملن عبء القيام بهذا العمل بالوقوف ساعات للحصول على تلك السلع من أجل إعادة تسويقها، يساهمن بفارق فى الأسعار فى دعم دخل الأسرة.

ويعمل كثير من الفقيرات فى الحضر كخدم فى المنازل، كما تقوم بعضهن بأنشطة تدر دخلاً، وهن داخل منازلهن مثل حياكة الملابس وأشغال الكروشيه لتكون عون لهن فى سد احتياجات الأسرة.

وتتفق دراسة علا شكرى فى نتائجها مع نتائج دراسة سامية السعاتى المشار إليها، فقد كشفت كيف أن المرأة المصرية الفقيرة تبذل جهودا مضاعفة وتتوزع جهودها بن البيت والحقل والسوق كما أنها تشكل مصدرها ما من مصادر دخل الأسرة، فالمرأة الريفية المصرية فى الطبقة الدنيا تخرج للعمل وتشارك فى الأنشطة الزراعية المأجورة وتمارسها بصورة مكثفة قد تصل لـ 16 ساعة.

---

(1) نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص 542

وفى المجتمعات البدوية تكشف إحدى الدراسات عن تعدد الأدوار الاقتصادية للمرأة المصرية الفقيرة لتؤكد على أن النساء الفقيرات يقمن بالرعى للصغير، و يتحملن ساعات الرعى الطويلة بحثاً عن الأكل والماء ويشاركن فى معظم الأنشطة الاقتصادية عدا التجارة التى تعد نشاطاً قاصراً على الذكور وفقاً للتقاليد المجتمع البدوى[1].

وفى المجتمعات الساحلية فالمرأة الفقيرة تقوم بعمليات عزل شباك الصيد يدوياً وبذلك يسهمن فى دخل الأسرة أما بشكل مباشر فى حالة المحترفات اللاتى يقمن بهذا العمليات بالأجر وغير مباشر بإعداد ما يلزم للزوج من شباك العمليات الصيد فى الأسرة الفقيرة، وغالباً ما تجمع المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية ما بين الاحتراف والعمل للأسرة، وأنها تعمل بأنشطة اقتصادية آخرى كتسويق الأسماك وتنظيف الأسماك الضخمة الرواد أسواق الجملة[2].

ويعد رفع مستوى نوعية الحياة لجميع السكان عن طريق الأخذ ببرامج إنمائية وسكانية ملائمة تتناسب مع تحقيق النمو الاقتصادى والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج وضمان جميع حقوق الإنسان، بينما فى ذلك الحق فى التنمية وبحق عالمى وغير قابل للتصرف وجزء من حقوق الإنسان الأساسية وهو أهم أهداف المؤتمر الدولى سكان والتنمية سبتمبر 1994 وقد جاء ضمن هذا الهدف أيضاً أنه نبغى إملاء اهتمام خاص إلى تحسين الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للأفراد [3].

كما ينبغى إزالة أوجه الجور والحواجز القائمة أما المرأة فى مكان العمل، كما ينبغى تشجيع وتعزز مشاركة المرأة فى رسم وكتنفيذ السياسات وفرص وصولها إلى الموارد الإنتاجية وملكية الأرض وحقها فى وراثة الممتلكات، وينبغى أن تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بالاستثمار فى تعليم النساء والفتيات، وتنمية مهارتهن والحقوق القانونية والاقتصادية للمرأة وضمان الصحة الإنجابية لهن من أجل تمكينهن من الإسهام بفاعلية فى النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة والإفادة منها[4].

ثامناً: الدراسات السابقة المتعلقة بالمرأة الفقيرة

يمكن عرض عدد من الدراسات الاجتماعية المتخصصة التى تتصل بقضية الفقر عامة وفقر المرأة بشكل خاص :

1- سيد حجاب الله السيد، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء فى القرية المصرية 2002. تهدف الدراسة لمعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى

(1) نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص 542: 544

(2) المرجع السابق، ص 544، 545

(3) المرجع السابق، ص 544

(4) نجوى الفوال وآخرون: مرجع سابق، ص 527، 528.

ترأسها نساء فى القرية المصرية فى ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية. وقد توصلت الدراسة **إلى النتائج الآتية:**

- يعد الترمل هو السبب الرئيسى لتولى المرأة مسئولية رئاسة الأسرة.كما تعد الأمية هى السمة الغالبة للنساء اللاتى ترأسن أسر فى القرية وتلك الظاهرة تقرن دائما بالفقر وتعتبر إحدى مصاحبته الاجتماعية.وتعانى معظم النساء اللاتى ترأسن من الحرمان المادى وضآلة الدخل الشهرى وعدم القدرة على إشباع احتياجتهن الأساسية بالإضافة إلى انخفاض نسبة الأسر الحائزة للأراضى الزراعية فى القرية الذى يمكن تفسيره فى ضوء تطبيق العلاقة الإيجارية الجديدة، فقد أدى هذا القانون إلى تجريد الحائزات الزراعية الفقيرات من الاكتفاء بما فى حيازتهن من الأراضى الزراعية. والاعتماد الكبير لهذه الأسر على دخول ذويها من الذكور والإناث المنخرطين فى سوق العمل وذلك لتوفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة وفى ظل ظروف الفقر الذى تعانى منه الأسر فنجد الطفل فى هذه الأسرة ينقطع عن التعليم ويبحث عن مهنة يقتات منها العيش.كما أن المرأة رئيسة الأسرة فى المستويات الطبقية الدنيا لا تجد فى ظل وطأة الفقر سوى الالتحاق بالقطاع غير الرسمى، حيث تلجأ للبحث عن عمل حتى وأن زاولت أنشطة هامشية تدر عائداً ضئيلاً لا يصل إلى أن هذا القطاع يسمح لها بالتوفيق بين مهامها فى اعتدل.

ورغم وجود شبكات الأمان الاجتماعى لرعاية الأسرة التى ترأسها نساء إلا أن ما يقدم معاشات الضمان الاجتماعى أو معاش السادات قاصر عن الوفاء باحتياجات هذه الأسر، الأمر الذى يجعل هذه الأسر تعتمد، على الإعانات والمساعدات التى يقدمها أهل الخير فى شكل الزكاة والصدقات. أماعن أهم المشكلات التى تواجه النساء اللاتى يرأسن أسر فى القرية تبين أن مشكلة الضيق ذات اليد وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار التى تحتل المرتبة الأولى فى المشكلات فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية وما ينتج عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى من تخفيض أو إلغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات الأساسية.[1]

2- نادية حليم، النساء العائلات لأسر فى العشوائيات، 2003.تهدف الدراسة إلى توضيح معالم الفقر عالمياً ومحلياً لاسيما عن شريحة النساء العائلات لأسر. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن شريحة النساء العائلات قد تصل نسبتها فى بعض الأحيان أو المناطق من 22% إلى 23%.

2- إن هذه الشريحة من النساء تعانى الفقر المادى وفقر القدرات بدرجة لا تسمح لها بالاستفادة

(1) أمل عبد الفتاح عطوة شمس: مرجع سابق، ص45: 47.

من الفرص أو التمتع بالحقوق.فهن يعانين الأمية ونقص التعليم والتدريب، ويعملن فى مهن أغلبها مهن هامشية لا تدر دخلاً كافياً ولا تضمن استمرارية هذا الدخل مع قلته.كما تؤدى المعاناة من الفقر إلى الإحساس بالعجز وقلة الحيلة التى تحول بينهن وبين التفاعل الإيجابى مع المجتمع.

ويؤدى الجهل بالقانون إلى عدم التمتع بالحقوق الشرعية لهن ولأولادهن. وهناك معاشات تتمتع بها نسبة صغيرة إلا أنها معاشات ضئيلة تعانى من عدم الوصول إلى مستحقيها أى الفئة المستهدفة.

3- هناك أساليب للتكيف مع الفقر قد تأتى شلك حرمان الأبناء من التعلم واستغلالهم كمصادر دخل الأسرة وقد تأتى فى شكل من الغذاء اللازم لسلامة الجسم وربما تحديد عدد الوجبات ويعتمد فى تدبير احتياجتهن من الكساء فى الغالب على ما يأتى أهل الخير.[1]

3- **عزة أحمد صيام. النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة فى مصر، دراسة ميدانية لعينة من النساء الفقيرات فى حى شعبى.** موضوع الدراسة أحوال النساء الفقيرات فى إحدى الأحياء الشعبية وضعف فرص المرأة فى التعليم والعمل والصحة . وقد خلصت نتائج الدراسة إلى :

- أن الأوضاع التعليمية للفقيرات هى عدم الرضا عن المستوى التعليمى الذى وصلت إليه.و أن أسباب عدم الرضا، فقد كانت الأسباب الاقتصادية فى مقدمة الأسباب التى دفعت بالنساء إلى هذا المستوى التعليمى والمستوى المتدنى من التعليم، يجعل فرص كسبهن قليلة ويعد الفقر هو السبب فى عدم إكمال التعليم.[2]
- أحوال العمل ومتغيراته وهى تنوع النشاط المهنى للمبحوثات يمثل عدم الاستقرار فى العمل. وأن النساء الفقيرات ومشكلات الصحة.
- كما أكد البحث على أن الفقر وقلة الدخل تحول بين النساء والتمتع بحياة صحية سليمة وقادرة على إشباع احتياجاتهن البدنية أكدت نسبة 88.4% عدم كفاية الخدمات الصحية بالحى والعلاج بالمستشفى العام أو المستوصف الشعبى أما من يلجأن إلى المستوصف الخاص فلا تتعدى نسبتهن 2.8% والسبب يرجع أن العلاج الحكومى هو سبيل الفقراء إلى الشفاء.
- استخدام القروض بالغة الصغر فى عملية التنمية الريفية.[3]

---

(1) المرجع السابق، ص 47: 48.

(2) أمل عبد الفتاح عطوة شمس: مرجع سابق، ص59: 60.

(3) المرجع السابق، ص 61: 62.

تعقيب ومناقشة

أظهرت الدراسات الاجتماعية المتخصصة أن النساء أكثر الفئات التى تتعرض للفقر وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإلى الثقافة الذكورية التى تقسم الأدوار الاجتماعية حسب النوع الاجتماعى وحرمان النساء من حقهن فى التعليم والتدريب وعدم توافر الخدمات الصحية والرعاية لهن وعدم وجود فرص عمل آمنه أو التى بها حماية قانونية ومناسبة للطبيعة الفيزيقية للنساء والتى تحافظ على كيانها كأنسانه .

وأشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك سوء إدارة للموراد الاقتصادية والمادية والبشرية من جانب الدولة المتمثلة فى سياساتها التى تتغافل الفقراء وحقوقهن لتحقيق المصالح لأصحاب القوة والنفوذ وذلك نتيجة للفساد الإدارى الذى اصاب معظم مؤسسات الدولة الذى أدى بدورة للفساد السياسى والبيروقراطية. بالإضافة إلى أنه مازالت النظرة التقلدية لأدوار المرأة ومكانتها فى المجتمع بأنها تابعة للرجل وتساعد وسائل الإعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة فى تكريس هذه الصورة السلبية عن المرأة الفقيرة بل دائماً يظهرها فى أنها تمتهن مهن التسول والأنحراف.

فالمرأة الفقيرة هى الأم والزوجة وقد تكون العائل الرئيسى فى معظم الأسر المصرية نتيجة لغياب الزوج أو لوفاته أو لمرضة أو لهجرته خارج البلاد ومن ذلك الشأن اهتمت الباحثة أيضاً بعرض وتحليل ومناقشة قضية الزواج التى تمثل أحد القضايا المحورية التى تخص المرأة ولكن ليس فئة المراة الفقيرة وحدها بل النساء فيهتم الفصل الاحق بعرض قضة الزواج والمرأة المتزوجة ومكانتها وأدوارها .

لذلك لابد أن تأخذ قضية فقر المرأة على قائمة أولويات صناع القرار بالدولة المصرية خاصة وبعد أن ظاهرة الفقر اصبحت تهديداً للأمن الاجتماعى وتمثل شكل من أشكال عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتى تكرس فكرة الفجوة الاجتماعية بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا فالسياسات التى تنتهجها الدولى امتدت إلى الطبقات المتوسطة التى اصبحت هى الآخرى تعانى الفقر والحرمان وحالة والإذدواجية بين المستوى التعليمى والمكانة المهنية وبين متوسط دخل الفرد فقضية الفقر هى ظاهرة مجتمعية تحتاج تدخل سريع من الدولة ومؤسساتها لوضع رؤية عامة لمساعدة الفقراء بشكل دائم ومستمر وليس مؤقت وأعطاء مسكنات للمجتمع دون وضع حلول ويمكن أن يحدث ذلك من خلال دمجع مؤسسات الدولة مع المجتمع المدنى وتفعيل دور التعليم الزراعى والصناعى والاهتمام بالصناعات الصغيرة وتقديم الدعم من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية ذات الجودة التى تناسب التعامل مع الانسان أى ما كان رجل أو امرأة. فأن حل مشكلة فقر المرأة لا يتوقف على تقديم الأعانات المادية والأموال المؤقتة للأسر الفقيرة من خلال الجمعيات الخيرية والأهلي